الأمم المتحدة A/57/PV.33

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣٣**
الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، الآنسة كلارك (بربادوس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٣٣ و ٤١ من جدول الأعمال (تابع)
أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام (A/57/172)

الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

(أ) **الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات**

تقرير الأمين العام (A/57/156 و Corr.1)

(ب) **تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا**

تقرير الأمين العام (A/57/175)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة عقدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ جلسة عامة رفيعة المستوى للنظر في كيفية دعم الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): وفد بلدي يشعر بالامتنان للأمين العام على تقريريه الوافيين بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/57/172)، وبشأن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (A/57/175).

هذان التقريران يتناولان مسائل متشابهة كثيرة، ولهذا من المناسب أن على الجمعية العامة أن تنظر فيهما معا؛ والحقيقة فعلا أن السلم والتنمية يرتبطان ارتباطا وثيقا، وأن التنمية – كمال قيل بحق – هي السلام ولكن تحت اسم آخر.

فيما يتعلق بالسلام تحديدا، ترحب الجزائر بالاهتمام الذي لا يزال الأمين العام يركزه على تسوية الصراعات في أفريقيا، وعلى وجه الخصوص بإيفاد مبعوثين أو ممثلين خاصين إلى أنغولا، وبوروندي، والقرن الأفريقي،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-64400 (A)
0264400

والسودان، وغينيا - بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ وبتجنب الازدواجية في جهود الوساطة، وبتعبئة الدعم الدولي من أجل السلام؛ والتعاون بشكل أكثر فعالية مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، وتأييد المبادرات الأفريقية لحل الصراعات في مدغشقر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفيما يتعلق بالمسائل الإنمائية، ينبغي أن يلاحظ منذ البداية أن اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة، التي عقدت دورة موضوعية في أيلول/سبتمبر للنظر في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، توصلت بالإجماع إلى نتيجة مؤداها أن البرنامج الجديد قد فشل.

وتقرير فريق الشخصيات البارزة المستقل الذي عينه الأمين العام يحدد، بطريقة موضوعية وباتصال وثيق بالموضوع، الأسباب والعوامل، سواء الداخلية أو الخارجية، التي تكمن في جذور ذلك الفشل، ويضع مبادئ توجيهية في شكل دروس مستفادة للدعم والمساعدة التي تقدمهما في المستقبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لجهود أفريقيا الإنمائية عن طريق الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا - وهي إطار سيوفر من الآن فصاعدا الدعم لكل البرامج والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الأفريقية، وأيضا مبادرات التعاون والمساعدة الموجهة إلى أفريقيا من الخارج.

إن التقييم المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي يُعترف بنوعيته العالية على نطاق عالمي - حدد بحق كدرس أول التنافر بين الصراع والتنمية. فالسلم والأمن هما بالتأكيد شرط ضروري مسبق للتنمية. ومع أن تقدما أُحرز في السنوات العشر الماضية بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها البلدان الأفريقية نفسها والأمم المتحدة، فإن صراعات كثيرة لا تزال قائمة وتخرب عددا من البلدان في أجزاء عديدة من قارة واقعة فريسة للمرض والفقر.

والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، التي أيدتها الجمعية العامة مؤخرا، في أعقاب الدورة الموضوعية للجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة للاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، باعتبارها الإطار السياسي لتنمية أفريقيا، تعترف بأن حل الصراعات وتعزيز السلم والأمن لا بديل عنهما لأي جهد يُبذل للتنمية أو التقدم.

والشراكة، كما وضعها الزعماء الأفارقة، نشأت بطريقة طبيعية من وعيهم المشترك بالحاجة إلى أن يمسكوا زمام مصير أفريقيا بأيديهم، واضعين بعين الاعتبار المتطلبات العالمية والحقائق المعاصرة للقارة الأفريقية.

والتزام البلدان الأفريقية باحترام حقوق الإنسان، والحكم السليم والديمقراطية يستهدف تعزيز بيئة من الاستقرار والسلم هي، بدورها، أساس رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. والأفارقة أنفسهم سيكونون مسؤولين عن نجاح ذلك البرنامج الأفريقي الجماعي، لكنه سيعتمد أيضا على الإسهام الحقيقي الفعال لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجموعه.

وإنشاء الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات المسلحة وحلها في أفريقيا مؤخرا في إطار مجلس الأمن، الذي تلاه إنشاء فريق استشاري مخصص في شهر تموز/يوليه الماضي، في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات، يدلان على قلق الأمم المتحدة حيال عدم الاستقرار الذي يعوق الجهود الإنمائية في أفريقيا. وهذا تعبير قوي عن التزامها بالعمل بأسلوب متكامل، ليس لمنع وحل الصراعات فحسب، وإنما

لمساعدة البلدان الأفريقية على القيام بإعادة بناء اقتصاداتها، بطريقة منسقة فعالة.

وذلك نهج مشجع يستحق التأييد والدعم. وبينما يعترف وفد بلدي بمدى وأهمية هذا الأمر، نعتقد أن التعاون المستمر بين هاتين الآليتين التابعتين للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي مؤخرا سيكون أساسيا. ولقد أبرز الأمين العام بحق في تقريره عن التقييم المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات، أن التنسيق والتعاون المعززين يمكنهما تحقيق نتائج تفوق أجمالي نتائج الإسهامات الفردية، وبالتالي يمكنهما أن يزيدا من التأثير الشامل لمنظومة الأمم المتحدة.

والأسباب المعطاة في تقرير التقييم لتفسير التقدم غير الكافي الذي حققه برنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات تتضمن عدة عوامل رئيسية أعاقت تنفيذ البرنامج الجديد. وهذه تتضمن، على وجه الخصوص، الالتزامات التي قطعها على نفسه المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وشروط التجارة وتخفيف الديون.

ولما كانت الموارد المالية الأفريقية محدودة بشكل عام، فإن الدعم النشط من المجتمع الدولي أساسي إذا أردنا أن نمنع مبادرة الشراكة من أن يكون لها نفس مصير البرنامج. ومتابعة إسهام المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة، وعلى المستوى الأفريقي عن طريق آلية بير للاستعراض، ستتيح التقييم المستمر للتقدم المحرز، وأيضا للصعوبات التي تواجه في تنفيذ الشراكة.

واستعراض وتقييم البرنامج الجديد سيفيدنا بطريقة مسؤولة عن النهج المستخدم في مساعدة اقتصاد أفريقيا والإنعاش الاجتماعي، وفي ضمان التنمية المستدامة، الأمر الذي لن يكون لصالح الأفارقة وحدهم، وإنما لصالح العالم أجمع.

ونحن نأمل أن تتمكن أفريقيا، عن طريق الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ومجموعة الثمانية إلى الشراكة الجديدة، من القضاء بسرعة على الفجوة التي تفصلها عن القارات الأخرى، ومساعدتها لتندمج بنشاط في الاقتصاد العالمي.

السيد طيب (المملكة العربية السعودية): اسمحوا لي في مستهل بياني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الوارد في الوثيقة A/57/172 بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وفي الواقع أنه انطلاقا من الأهمية الكبرى التي توليها المملكة العربية السعودية لتحقيق الأمن والاستقرار وبناء صرح السلام في أفريقيا، يود وفد بلادي أن يشيد بالدور البارز والجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة وأمينها العام لمساعدة هذه القارة العظيمة على إنهاء الحروب والصراعات، والسعي الحثيث نحو النهوض بالبلدان الأفريقية الشقيقة لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء والازدهار.

إننا نتفق تماما مع ما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن بشأن الترابط ما بين السلام والتنمية المستدامة. فقد دلت التجارب، في القارة الأفريقية بالذات، على أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إذا لم تتوفر بيئة السلام والأمن بشكل دائم. فعلى الرغم من أن بعض البلدان الأفريقية قد أصابت قدرا جيدا من التقدم الاقتصادي والمعماري والتنموي، إلا أن هذا التقدم ما لبث أن تراجع وسجَّل انتكاسات كبيرة بسبب اندلاع النزاعات والصراعات والحروب الأهلية. لذلك فإننا نؤيد جهود الأمم المتحدة في تقصِّي أسباب الصراعات من أجل معالجتها على

نحو جذري، بما يكفل منع نشوب الصراعات، الأمر الذي سوف يجنب القارة الكثير من المآسي والمعاناة، ويقضي على بؤر التوتر وزعزعة الأمن، ويسمح بتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الخصوص، فإن المملكة العربية السعودية تشعر بارتياح لإعادة استتباب السلام والاستقرار في مناطق عديدة في أفريقيا، حيث تم ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. كما تم توقيع معاهدة السلام بين الحكومة والمتمردين في أنغولا، الأمر الذي يمهد لوضع حد لأطول حرب أهلية شهدتها أفريقيا.

وفي الوقت نفسه نشعر بقلق كبير إزاء استمرار بعض النزاعات والصراعات التي من شأنها أن تبدد الأمن والاستقرار وتدمر فرص التنمية. إننا نأسف ونشعر ببالغ القلق لاستمرار الصراع في جنوب السودان بفعل تدخلات خارجية. كما أن الوضع في الصومال لا يزال مقلقا. والمعروف أن المملكة العربية السعودية قد قامت بجهود بارزة لإنهاء النزاع في الصومال حيث تم عقد مؤتمر مكة المكرمة للمصالحة الوطنية في الصومال. وكذلك شاركت بلادي في قوات حفظ السلام في الصومال تحت مظلة الأمم المتحدة. ولقد دعمنا مؤتمر المصالحة الوطنية في عرتا بجيبوتي باعتباره خطوة رئيسية نحو إعادة الأمن والاستقرار لهذا البلد الذي مزقته الحروب لأكثر من عقد من الزمان.

إن تفاؤلنا بالجهود المبذولة للتغلب على أسباب الصراع ولتحقيق السلام الدائم يدفعنا إلى الالتفاف حول قضية التنمية المستدامة، وهي ما تحتاجه شعوب أفريقيا لدعم قاعدة السلام وتشجيع جهودها لإقامة بنية اقتصادية تهدف إلى أن تصبح التنمية هدفا دائما للبلدان الأفريقية من أجل رفع مستوى المعيشة وتحسين الأحوال فيها.

وإدراكا لأهمية وقوف المجتمع الدولي ومؤازرته للدول النامية في تقديم المساعدات، فقد بلغت مساعدات المملكة العربية السعودية للبلدان النامية ٤ في المائة من المتوسط السنوي من إجمالي الناتج القومي لها خلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ٢٠٠٠، وقد شملت مساعدات غير مستردة وقروض إنمائية ميسرة مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية، استفاد منها ٧٣ دولة نامية في مختلف القارات، وذلك عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف.

كما استجابت بلادي لدعوة مؤتمر القمة الإسلامي السادس الذي عُقد في مدينة داكار بالسنغال عام ١٩٩٢ لتخفيف أعباء الديون عن الدول النامية حيث أعلنت المملكة عن إلغاء الديون الرسمية المستحقة لها على عدد من الدول النامية. وقد بلغت هذه الديون ٦ مليار دولار. ونتيجة لما تعانيه دول الساحل الأفريقي من مشاكل في نقص المياه فقد خصصت المملكة العربية السعودية مبلغ ١٨٠ مليون دولار لتنفيذ برنامج خاص لتزويد أرياف دول الساحل الأفريقي بالمياه مع تقديم مساعدات غذائية عاجلة.

وأود أن أختتم كلمتي هذه، بالتأكيد على أن المملكة العربية السعودية سوف تواصل سياستها في دعم قضايا السلام والأمن، وسوف تساهم بكل ما تستطيع في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا حتى تنعم شعوب هذه القارة العظيمة بما تستحقه من أمن ورخاء وازدهار.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): خلال العام الماضي، اضطلع المجتمع الدولي، وخصوصا الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية ذات الصلة، بعمل مشكور لمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية، وسُجل إحراز بعض التقدم في هذا الصدد.

كما التزمت البلدان الأفريقية نفسها مجددا بهذه القضية، وبذلت جهودا جادة لتعزيز قدراتها في مجال منع نشوب الصراعات، وصون السلم، ونفذت بنشاط برنامج

الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وبتأسيس الاتحاد الأفريقي، اتخذت البلدان الأفريقية خطوة هامة أخرى إلى الأمام صوب تعزيز جهودها لتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات والتعاون الداخلي. وقد ساعدت تلك الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأفريقية في تعزيز ثقة المجتمع الدولي في إمكان إنعاش أفريقيا.

ومع ذلك، لا بد لنا من أن نوضح أيضا أنه لم يحدث أي تغيير أساسي في الحالة الصعبة التي تواجهها القارة الأفريقية. ففي العديد من أجزاء أفريقيا، يؤدي الفقر حتما إلى اندلاع الصراعات، بينما تؤدي الصراعات بدورها إلى زيادة تفاقم حدة الفقر. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في مجال القضاء على الفقر والنقص في النمو والحد من انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيرها من الأمراض المعدية.

ولا يزال الطريق أمامنا طويلا لإحلال السلام وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن السلام والتنمية في القارة الأفريقية جزء هام من السلام والتنمية في العالم. ولن يشهد العالم رخاء واستقرارا بصورة كبيرة أو دائمة بدون أن يتحقق الرخاء والاستقرار لأفريقيا. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي التحديات الجسيمة التي تواجه أفريقيا ما تستحقه من اهتمام.

ونرى أنه ينبغي إيلاء الأولوية في الوقت الحالي للمجالات الثلاثة التالية. أولا، إن الأمم المتحدة قد عقدت هذا العام المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي تمخض عن توافق آراء مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي تمخض عن إعلان جوهانسبرغ وخطة تنفيذه. ويكتسي المؤتمران وما أسفر عنهما من نتائج أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا من زاوية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن الاجتماع الرفيع المستوى لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي عقدته الجمعية العامة خلال الدورة هذه، قد أعاد التأكيد على الدعم القوي من جانب المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية سعيا إلى تحقيق الوحدة والتعاون ووضع الاستراتيجيات لتنمية أفريقيا. وفي الوقت الحالي، من الأهمية بمكان أن نستفيد من هذا الزخم الإيجابي لتنفيذ برامج العمل الحالية كيما نحول الالتزامات إلى عمل ملموس.

ثانيا، لا بد أن ننشئ شراكة عالمية دعما للتنمية الأفريقية وتعزيزا للتنسيق والتعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة وفيما بينها وبين الوكالات الأخرى. إن حل المشاكل الأفريقية يتطلب الجهود المشتركة والتعاون من جانب مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة والأمانة العامة. كما أنه يتطلب إشراك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع الهيئات والوكالات المختلفة بتنفيذ مجموعة شاملة من التدابير في إطار من التعاون والتنسيق الكاملين والمعززين. وبنفس الأهمية، لا بد من زيادة الموارد مع احترام الملكية في البلدان الأفريقية وقيادتها لجهودها الإنمائية. وفي الوقت نفسه، ينبغي توفيق مجالات تركيز الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الأفريقية مع الأهداف والأولويات التي حددتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ثالثا، بينما تواصل البلدان الأفريقية جهودها في مجال منع نشوب الصراعات وتخفيض الفقر والمرض، ينبغي للمجتمع الدولي والبلدان المتقدمة النمو بشكل خاص أن تحترم التزاماتها بشأن المساعدة، وأن تساعد البلدان الأفريقية في تعزيز بناء قدراتها. ويحدونا الأمل أن تدلل البلدان المتقدمة النمو، لما لها من مصالح طويلة الأجل، على العزم السياسي اللازم لترجمة وعودها بمساعدة أفريقيا إلى إجراءات ملموسة. وهي مطالبة أيضا بتحويل دعمها لهذه الشراكة إلى فرصة

جديدة لفتح أسواقها للبلدان الأفريقية، وتوفير نقل التكنولوجيا، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيض الديون الأفريقية أو إلغائها.

ويشكل العمل على تعزيز الاتحاد والتعاون مع البلدان الأفريقية إحدى الركائز الهامة للسياسة الخارجية للصين. فمنذ انعقاد منتدى الصين وأفريقيا للتعاون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ما فتئ تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا يمثل هدفا للدبلوماسية الصينية، جنبا إلى جنب مع زيادة التعاون بين الصين والبلدان الأفريقية في مجال التجارة الخارجية. وقد اتخذت الصين خطوات فعالة للوفاء بتعهدها بتقديم ١٠ مليارات يوان إلى أفريقيا خلال سنتين في شكل إعفاء من الديون. وقد وقعت الصين اتفاقات إعفاء من الديون مع ٣١ بلدا أفريقيا حتى الآن، وذلك تحقيقا لهدفها المعلن.

وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، سوف تكثف الصين من تعاونها مع أفريقيا وتقدم المساعدة الفعلية بقدر الإمكان إسهاما منها في السلام والتنمية في أفريقيا.

السيد أبو الغيط (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على التقرير المرحلي الذي تقدم به بشأن تنفيذ التوصيات التي جاءت في تقريره حول أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وكذلك على التقرير الذي أعده حول الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ويشرفني في هذا الصدد أن أتكلم أمام الجمعية العامة حول هذين الموضوعين باسم المجموعة الأفريقية.

يحتل اجتماعنا اليوم أهمية خاصة حيث يشهد اعتماد الجمعية العامة لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا باعتبارها الإطار الجديد الذي سيقوم المجتمع الدولي والأمم المتحدة من خلاله بتعبئة كافة الجهود لمساعدة الدول الأفريقية على تحقيق مستقبل أفضل لأجيالها القادمة. ويمثل ذلك مصدر إعزاز كبير لأفريقيا في ضوء أن الشراكة الجديدة هي مبادرة صاغها الأفارقة لصالح أفريقيا وانطلاقا من الواقع الأفريقي ومن رؤية متكاملة لقضايا القارة ومشكلاتها ومن الآمال العريضة للشعوب الأفريقية وقياداتها السياسية في غد أفضل لأجيالها المقبلة.

وتتقدم الدول الأفريقية بخالص التقدير إلى كافة الدول على هذا الاهتمام الدولي المتزايد بأفريقيا، وهو اهتمام نقدره ونرحب به حيث يعكس، في نظرنا، روحا جديدة وقناعة متزايدة بأهمية تكاتف المجتمع الدولي، وضرورة توحيد وتنسيق كافة الجهود، بما في ذلك جهود منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، من أجل المساعدة على التنفيذ الكامل لمبادرة الشراكة الجديدة، أخذا في الاعتبار دروس الماضي خاصة نتائج التقييم الذي قامت به الجمعية العامة لحالة تنفيذ إعلان البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا. وترحب الدول الأفريقية بهذا التوجه الإيجابي حيث تعتبره ترجمة صادقة لإيمان المجتمع الدولي بحقيقة أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لكافة أعضائه مسؤولية مشتركة يجب أن تتحملها دول الشمال والجنوب معا عن طريق إقامة علاقة مشاركة حقيقية تستند إلى التضامن الدولي وإلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعمل جديا على تنفيذ مقررات مؤتمر قمة الألفية والقمم والمؤتمرات الدولية المختلفة والأهداف التنموية الواردة فيها.

إن مبادرة الشراكة الجديدة، وهي تقيم مفاهيمها وبرامجها التنفيذية على أسس من الشراكة بين الدول الأفريقية بعضها البعض، فإنها تطرح أيضا رؤية جديدة لمشاركة جادة وبنَّاءة مع شركاء التنمية في الدول المتقدمة ومع الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة والمؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى المعنية، وصولا إلى ترجمة أهداف الشراكة

الجديدة إلى حقائق ملموسة في إطار من التعاون المشترك والمصالح المتبادلة. وتتحرك أفريقيا في هذا الإطار من منطلق جماعي، لا يفرق بين دولة وأخرى، بل وحدة أفريقية جامعة، تستوعب تاريخها المشترك، وتتقاسم الحاضر بكل أبعاده، كما تستشرف المستقبل بكل طموحاته، ولهذا فهي لا تقبل بالانتقائية أو بالمشروطية، ولا تضع حدودا بين الدول الأفريقية المستفيدة، فالكل واحد، والهدف مشترك، والمصلحة متبادلة.

إن تحقيق أفريقيا لأحد الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان مؤتمر قمة الألفية، ألا وهو هدف تخفيض نسبة الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥، يتطلب أن تحقق القارة معدلات نمو اقتصادية تتجاوز ٧ في المائة سنويا، الأمر الذي يتحتم معه سد فجوة تمويلية سنوية تقدر بنحو ٦٠ بليون دولار. ومن هنا، فإن المجتمع الدولي مطالب خلال المرحلة المقبلة بالتوصل إلى حل جذري لمشكلة الديون الخارجية للدول الأفريقية، وبفتح الأسواق الدولية أمام صادراتها، وبعلاج عدم الاستقرار في أسعار السلع الأولية، وبمساعدتها على زيادة الإنتاج وعلى تنويع هذه الصادرات، بالإضافة إلى زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية لكي تصل إلى المستويات المتفق عليها دوليا، ونقل التكنولوجيا، وتقديم المساعدات الفنية اللازمة إليها. وفي هذا الإطار، ترى أفريقيا أن مقررات مؤتمري الدوحة ومونتيري وقمة جوهانسبرغ تمثل بداية جادة ينبغي لنا جميعا أن نحرص على تأكيدها وعلى وضعها موضع التنفيذ العاجل.

لقد أعلنت الدول الأفريقية ملكيتها الكاملة لمضمون المبادرة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتزامها التام بتنفيذ كل مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ كما أنشأت الآليات المؤسسية اللازمة لهذا الهدف. وترى الدول الأفريقية أن اجتماعنا أسفر عن توسيع دائرة شركاء أفريقيا وتعبئة الدعم السياسي والاقتصادي المطلوب لتنفيذ المبادرة، وعن الاتفاق على دور منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مساعدة أفريقيا في هذا الخصوص خلال المرحلة المقبلة. ونحن في أفريقيا نتطلع إلى مرحلة جديدة من العمل الجاد على جميع المستويات تأخذ في اعتبارها دروس الماضي وتترجم عمليا التزامنا الجماعي بتحقيق النجاح المنشود في تغير وجه الحياة على الأرض الأفريقية.

ويتعين علينا أن نعيد التأكيد على أن تسوية النزاعات المسلحة في أفريقيا وتشجيع السلام الدائم والتنمية المستدامة في القارة كلها مسؤوليات جماعية يجب أن يتحملها المجتمع الدولي وفقا لأحكام الميثاق الذي ينظم أعمال هذه المنظمة الدولية، وانطلاقا من قناعة راسخة بأن أفريقيا تمثل جزءا هاما لا يتجزأ من النظام العالمي الذي نعيش فيه. وعلى هذا الأساس، فإنه يتعين علينا أيضا أن نتفق فيما بيننا على المسؤولية التي تقع علينا نحن الأفارقة من ناحية، وتلك التي يجب أن يتحملها شركاؤنا في المجتمع الدولي من ناحية أخرى، وكذلك على الصلاحيات التي يجب أن نمارسها في الجمعية العامة، وتلك التي يجب أن يضطلع بها مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

ولا أعتقد أن هناك أدنى قدر من الشك في أن أفريقيا، ممثلة في اتحادها الأفريقي ومنظماتها دون الإقليمية، قد أظهرت إرادتها السياسية لحل مشكلاتها بالطرق السلمية، وتسوية نزاعاتها بمعرفتها، وبناء أسس السلام على أراضيها على النحو الذي أثبتته الأعوام الماضية، وعلى النحو الذي انعكس في المقررات الهامة التي تمخضت عنها القمة الأفريقية الأخيرة التي عُقدت في ديربان في تموز/يوليه الماضي. كما أعتقد أن هناك إقرارا عاما بالدور الذي صار مجلس الأمن يباشره من أجل المساهمة في تسوية النزاعات الدائرة في القارة وبالاهتمام الذي استمرت الجمعية العامة في إبدائه تجاه القارة وشواغلها، وكذلك بالتأييد الدولي الواسع الذي

حظيت به مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعملية التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.

اسمحوا لي في هذا الصدد أن أعرض عدد من النقاط المحددة التي نثق في أنها تعكس الرؤية الأفريقية إزاء الموضوعات التي تعرَّض لها الأمين العام فيما يخص الاستجابة لحالات النزاع في القارة. أولا، تمثل أفريقيا بالنسبة لنا كيانا واحدا تتمتع كافة الدول الأعضاء في منظمتها القارية بذات الحقوق والمسؤوليات، وتحظى شواغلها ومشكلاتها بذات الاهتمام والإرادة السياسية. ومن ثم، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي بدوره أن يولي نفس القدر من الاهتمام المتساوي والمتكافئ لكل الصراعات التي تندلع في القارة ويتعامل معها بذات القدر من المسؤولية والإرادة السياسية. وإذا كان المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، يقوم بالدور المنوط به للمساهمة في تسوية النزاعات التي نشبت بين إثيوبيا وإريتريا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وأنغولا، فإنه يجب أيضا ألا يتجاهل أو يتجنب الصراعات وبؤر التوتر الأخرى في القارة التي لم تحظ بعد بالاستجابة الدولية المناسبة في دول مثل الصومال، وبوروندي، وليبريا، وهو التوجه الذي يتعين تصحيحه خاصة، وأن دعوتنا هذه تتسق مع ما أكده مجلس الأمن ذاته في الإعلان الذي اعتمده على مستوى القمة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠.

ثانيا، نرحب بالاهتمام المتزايد الذي تبديه الأمم المتحدة بمعالجة النزاعات المعقدة والمتشابكة الأبعاد من منظورها الإقليمي، دون الاكتفاء بتسوية أزمة ما في دولة بعينها. ومن ثم فإننا نقدر الدور الذي صارت تلعبه المنظمة الدولية في منطقة غرب أفريقيا من خلال إنشائها لمكتب إقليمي في داكار برئاسة ممثل رفيع المستوى للأمين العام في اتحاد نهر مانو، كما نرحب بالتفكير الدائر لمواجهة المشكلات المترابطة التي تعاني منها منطقة البحيرات الكبرى بأبعادها الأمنية والعسكرية والعرقية والسياسية والاقتصادية والإنسانية، ونتطلع – عندما تتوافر الظروف المواتية – إلى انعقاد المؤتمر الدولي للسلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى والذي يجري التخطيط له ويفترض أن ترعاه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ثالثا، تشكل عمليات حفظ السلام أداة رئيسية من الأدوات المتاحة لمجلس الأمن لتسوية النزاعات المسلحة في أفريقيا، وإحلال السلام في مناطق الصراع بالقارة، وإذا نظرنا إلى النجاح الكبير الذي تحقق في سيراليون بفضل الدور الذي أدَّته بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والإرادة السياسية التي أبداها المجلس، فإننا في أفريقيا يمكن أن نستخلص أن الأمم المتحدة قادرة بالفعل على اتخاذ القرارات الشجاعة التي تسمح بإخماد الحرائق المشتعلة في القارة وضمان اتفاقيات السلام المختلفة التي يطلب منها المساهمة في تنفيذها، ومع ذلك، لا بد أن نؤكد مجددا على أن استجابة المجلس لمثل هذه النزاعات يجب أن تتناسب مع ضخامة التحديات التي نواجهها في الميدان في أفريقيا، حيث يتعين منح عمليات حفظ السلام الولاية القوية والقوات والإمكانيات العسكرية اللازمة التي تمكِّنها من تنفيذ المهام الموكلة إليها على أكمل وجه. ويتعين أيضا أن تكون المشاركة في هذه العمليات مسؤولية جماعية تتحملها الدول الغربية الكبيرة مثلها مثل الدول الأفريقية والنامية التي تساهم – وفي بعض الأحيان تضحي – بالنصيب الأعظم من الأفراد في عمليات الأمم المتحدة في القارة.

رابعا، تضطلع المنظمات والتجمعات والدول الأفريقية بالعديد من المبادرات البنَّاءة لتسوية النزاعات وحل الخلافات في القارة، وهي المبادرات التي تقوم الأمم المتحدة بدعمها على النحو الذي أظهره الأمين العام في تقريره، ومع ترحيبنا بهذا الدعم وتطلعنا إلى مواصلته، فإننا نود أن نؤكد على أن المجتمع الدولي يجب أن يكون على استعداد لإلقاء

ثقله السياسي – وربما العسكري إذا تطلب الأمر – وراء هذه المبادرات إلى أن تصل إلى غاياتها النهائية المنشودة؛ ومن هنا فإننا نترقب النتائج التي سيخلص إليها مؤتمر المصالحة الصومالية الذي انطلق منذ يومين في مدينة الدوريت الكينية تحت رعاية الإيغاد، ونرجو أن تكون الأمم المتحدة على جديتها للمساهمة في تنفيذ ما سيتقرر هناك على النحو الذي صرح به الأمين العام وأدلى به رئيس مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال إيفاد بعثة لبناء السلام في الصومال عندما تتوافر الظروف المناسبة لذلك. كما نتوقع أن يضطلع المجتمع الدولي بدور مماثل في بوروندي عندما يتم التوصل إلى وقف إطلاق النار مع المجموعات المسلحة التي ما زالت خارج إطار عملية أروشا للسلام وإلى أن تكتمل مسيرة المصالحة الوطنية في البلاد.

خامسا وأخيرا، هناك العديد من المبادرات الأخرى التي أقرها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة من أجل وضع الأسس التي تسمح بإحلال السلام والاستقرار في القارة ومكافحة جذور الأسباب التي تؤدي إلى اندلاع الصراعات فيها. وهي المبادرات التي تحتاج أيضا إلى دعم وتأييد المجتمع الدولي ومنها القرار الأخير الذي اعتمدته قمة ديربان بشأن إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي وتنفيذ البروتوكول الخاص به، وكذلك إعلان مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا الذي اعتُمد منذ عامين في قمة لومي. كما أن المجتمع الدولي مدعو إلى مواصلة مساهمته في مجال تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في أفريقيا ولكن وفقا للقيم والمبادئ التي حددتها القارة بمعرفتها والتي تستبق في بعض الأحيان المجتمعات الأخرى في تطورها وتقدمها، ومنها تلك الخاصة بعدم الاعتراف بالحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية. ولا يفوتنا هنا أن نبرز أن القادة الأفارقة في ديربان قد اعتمدوا إعلانا هاما حول المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا والذي يحدد – ضمن أمور أخرى – مسؤوليات الدول الأفريقية وحقوق والتزامات حكوماتها ومواطنيها وسبل قيام الاتحاد الأفريقي بمراقبتها. وهي المبادئ التي تعهد الرؤساء الأفارقة باحترامها، وهي أيضا المبادئ التي ندعو المجتمع الدولي الآن إلى التعاون معنا من أجل تطبيقها.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي ألقاه من فوره سفير مصر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ونرحب بالنقاش المشترك حول تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/57/172)، وبشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (A/57/156 و Corr.1). ونشيد بالأمين العام على جهوده التي يبذلها بدون كلل من أجل تعبئة المجتمع الدولي لدعم أفريقيا.

لقد ثبت منذ وقت طويل أن السلام والتنمية يرتبطان ارتباطا وثيقا. لذلك، من المنطقي أنه لكي تضع أفريقيا أساس النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة ينبغي منع الصراعات وحلها. وهنا يكمن الطابع الفريد للتقرير بشأن أسباب الصراعات وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد ذهب التقرير إلى أبعد من التعرف على المشاكل فأوصى بإجراء شامل يتخذه الأفارقة أنفسهم والمجتمع الدولي من أجل تهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة في أفريقيا.

إن منع الصراعات أمر لا غنى عنه للسلم الدائم. ويؤكد التقرير الحاجة إلى تجنب تعدد جهود الوساطة، ويوصي بتوجيه كل المساعدات والجهود من خلال وسيط مركزي سواء كان الأمم المتحدة أو منظمة إقليمية. ووفد بلادي يوافق على هذا الرأي، لأنه عندما تكون عملية

الوساطة متماسكة ومعززة، يكون الأثر أكبر. وينبغي، في هذا السياق، دعم الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع نشوب الصراعات وتسويتها.

واسمحي لي أن أشير، سيدتي الرئيسة، إلى أننا نحتاج إلى وقت وموارد لتفعيل جهود السلام. وقد دللت التجربة على أن الموارد التي تنفق في إنشاء آليات السلام تفوق بكثير، في معظم الحالات، النجاحات التي تحققها. وهذا يترتب عليه أثر رجعي ويحتاج إلى معالجة.

وعلى نفس المنوال، تمثل جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع جسرا يربط بين التنمية ومنع عودة الصراع. وبالتالي، فإننا نرحب بتوصيات الأمين العام بشأن برامج التكيف الهيكلي المؤاتية للسلام.

وفي هذا السياق، تقوم الحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى إدماج منظور المساواة بين الجنسين في تسوية الصراعات والبرامج الإنسانية وغيرها. ولهذا الغرض، ينبغي زيادة التعاون بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ولجنة المرأة التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بالسلام والتنمية. وهذا يتضمن استجابة المانحين لاحتياجات اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا. ونحن نثني على الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في أنشطة بناء السلام، من أجل تمكين المرأة من الاضطلاع بدور بنَّاء في أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وفي مجال النهوض بالحكم الرشيد، ومع أن الكثير ما زال يتعين القيام به في هذا المجال، طورت البلدان الأفريقية معايير واضحة للمساءلة والمشاركة في الحكم، على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وفي تعزيز المساءلة والشفافية في مجال الإدارة العامة، فإن الميثاق الأفريقي للخدمة العامة الذي اعتُمد في ناميبيا في شباط/فبراير ٢٠٠١، يمثل تطورا إيجابيا، وسيسهم تنفيذه في تعزيز القدرة على إدارة القطاع العام.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة يشكل تهديدا لأمن القارة، وينطوي على إمكانية عرقلة جهود بناء السلام. وفي هذا السياق استضافت ناميبيا، في تموز/يوليه، حلقة عمل دون إقليمية بشأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ونظام الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية بما في ذلك الشفافية في المسائل العسكرية. ويحدونا الأمل في أن تؤدي حلقة العمل هذه التي نظمتها إدارة شؤون نزع السلاح، إلى تشجيع زيادة المشاركة في هذين الصكين، وأن تكون بمثابة تدبير من تدابير بناء الثقة في المنطقة. ومن هذا المنعطف، اسمحوا لي أن أشير إلى إن انتشار الأسلحة دائما ما يكون مسبوقا بإنتاج الأسلحة. ومن هنا ينبغي أن تكون معالجة هذه المشكلة مثار اهتمام متبادل وجماعي.

لا توجد قارة أخرى غير أفريقيا شهدت مثل هذا العدد الكبير من عمليات حفظ السلام؛ والدروس المستفادة كانت مزيجا من النجاح والفشل. وكما يشير التقرير، فإن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون هي أكبر بعثة من بعثات حفظ السلام الأربع الموجودة حاليا في أفريقيا. ونحن نشيد بالجهود الإقليمية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونرحب بالدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتحقيق الاستقرار في ذلك البلد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أية بعثة لحفظ السلام، عندما تكون الولاية المناطة بها واضحة، وعندما يكون حجمها متناسبا مع أبعاد المهمة التي يتوقع أن تنفذها، يمكن أن تحدث فرقا. وفي هذا السياق، ومع أن الحالات المعنية قد لا تكون متطابقة، فيتعين على مجلس الأمن أن يستخلص الدروس من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ويقر المفهوم الجديد لعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يوصي الأمين العام في تقريره الأخير.

ولا يمكننا الكلام عن الجهود المبذولة للنهوض بتنمية أفريقيا بدون تناول مسألة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز الذي يجتاح القارة. فبالإضافة إلى التدابير المذكورة في التقرير، تحتاج أشد البلدان تضررا إلى تلقّي مساعدات في شكل موارد إضافية وبناء القدرات، حتى تتمكن من التصدي لهذا الوباء. ونناشد المجتمع الدولي أن يدعم صندوق الصحة العالمي ويستكمل جهود البلدان الأفريقية في هذا المضمار.

إن التحديات لا تعترف بالحدود في هذا العالم المترابط. ومع أن أفريقيا تضم أكبر عدد من أقل البلدان نموا، فإنها تتلقّى أقل قدر من الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم. والظروف البيئية القاسية والمتكررة تؤثر على الأمن الغذائي في العديد من البلدان الأفريقية. وبالتالي فإننا نؤيد توصية الأمين العام المتعلقة بحثّ البلدان المانحة على أن تأخذ في الحسبان تضافر عدد كبير من العوامل، عند تقديم المعونة الدولية لأفريقيا.

ونوافق أيضا على الملاحظة التي تؤكد أن تعزيز الهياكل الأساسية، بما فيها النقل الجوي، مسألة حيوية لتمكين أفريقيا من اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي. وبينما نشرف على نهاية برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا، اسمحوا لي أن أؤكد أنه ما من بلد نجح في تحقيق النمو الاقتصادي السريع وإدامته وهو يعتمد على تصدير المواد الخام. وتصنيع أفريقيا سيضيف قيمة إلى سلعنا الأولية، وسيهيئ فرص العمل، ويقلل من اعتمادنا المفرط على الواردات. وحينئذ وحده يمكننا أن نشارك في الأسواق الدولية، وهكذا نولّد النمو الاقتصادي ونعزز جهودنا لاستئصال الفقر. وناميبيا تشيد بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على اضطلاعها بدورها المناسب في إكمال جهود البلدان الأفريقية. ونحن ننادي بزيادة موارد اليونيدو لتمكينها من تنفيذ ولايتها في مجال التنمية.

ونرحب بالخطوات المتخذة لتحسين فرص وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق. وعلينا الآن أن نعمل على إزالة العقبات القائمة حاليا أمام المنتجات الزراعية الأفريقية. وفي هذا السياق، اطلعنا باهتمام على برنامج العمل لما بعد مؤتمر الدوحة، ونعتقد أن زيادة المساعدة التقنية التي يقدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، ستعطي دفعة لقدرة البلدان الأفريقية على المشاركة.

لقد كنا نرى دوما أن المبادرات العديدة المتعلقة بتنمية أفريقيا تحتاج إلى ترشيد ومواءمة. وفي هذا الصدد، نرحب بدعم منظومة الأمم المتحدة لمبادرة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفي رأينا أن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا ما زالت وجيهة وذات صلة وثيقة بالتحول إلى الاتحاد الأفريقي. ويعتقد وفد بلادي أن تنفيذ هذه التوصيات سيسهم بالكثير في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

السيد رودريغيز باربيا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن التنمية المستدامة في أفريقيا قضية تهمنا جميعا. وهذا ما دعانا إلى عقد جلسة خاصة رفيعة المستوى في إطار الجلسات العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وكانت مناسبة أعرب فيها المجتمع الدولي عن تأييده التام لقيام شراكة جديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ومع ذلك، فمما يدهشنا ويؤسفنا أن الدورة الثانية للجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة للاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، لم تتمكن من اختتام عملها في الموعد المقرر، لأنها لم تجد الكلمات الدقيقة التي تعبِّر بها، في قرار ما، عن الدعم الذي تتباهى البلدان المتقدمة النمو بأنها توفره لتنمية أفريقيا.

وفي هذه الأثناء، يعيش كل من ٣٤٠ مليون أفريقي – أي نصف سكان القارة – بأقل من دولار واحد في اليوم. والعمر المتوقع هو ٥٤ عاما. ويبلغ معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ١٤٠ وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية. وفي البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، يولد ٣,٦ مليون طفل بأوزان متدنية. وهناك ١٠٠ مليون طفل لا يذهبون إلى المدارس؛ ويوجد ٢٨ مليون شخص، من بينهم ثلاثة ملايين طفل، مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ولا يحصلون على الأدوية والعلاج اللازمين لمكافحة هذا المرض، ومنع أمراض أخرى وتخفيف الألم. والأمراض القديمة العهد مثل الملاريا والسل وغيرها، وهي أمراض قاتلة، لم يجر استئصالها. ولا يحصل على مياه صالحة للشرب سوى ٤٨ في المائة من السكان.

وفي حين أنه يجري تطوير اقتصاد عالمي يقوم على المعرفة، فإن ٤١ في المائة من الأفارقة الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ عاما أميون. ولا يحصل ملايين الناس على الطاقة الكهربائية؛ وعدد أقل يستطيع الوصول إلى خط هاتفي. ولا يوجد سوى ١٨ خطا هاتفيا رئيسيا لكل ١ ٠٠٠ مواطن في أفريقيا، بينما في البلدان المتقدمة النمو، التي لا يوجد فيها سوى ١٥ في المائة من سكان العالم، هناك ٥٦٧ خطا هاتفيا لكل ١ ٠٠٠ مواطن.

كيف لا تكون مشاركة أفريقيا، التي يوجد فيها ١٨,٥ في المائة من سكان العالم وأكبر مخزونات العالم من الموارد الطبيعية سوى ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و ٢ في المائة من التجارة العالمية، بينما يملك أغنى ثلاثة أشخاص في العالم ممتلكات تساوي مجموع الناتج القومي الإجمالي لأفقر ٤٨ بلدا؟ إن العولمة الليبرالية الجديدة تعمل على تفاقم هذا الاختلال وتعيق إدماج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها في صنع القرارات العالمية.

ومن الواضح أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي غير العادل الذي لا يمكن استمرار تحمله لا يزال يعطي أفريقيا دورا هامشيا تماما بوصفها مصدرا للثروة الأولية بدون أية تنمية اقتصادية. وتصدِّر أفريقيا اليوم رأسمال أكبر مما تتلقاه على هيئة مساعدة وتمويل. إنها مُصدِّر صاف لرأس المال.

فضلا عن ذلك، توجد اليوم صراعات مسلحة في أفريقيا أكثر مما يوجد في أية قارة أخرى؛ ويعيش ٢٠ في المائة من الأفارقة في بلدان متضررة بالصراعات، التي تتسبب بوفيات عديدة وبتشريد ملايين الناس، على هيئة لاجئين أو مشردين داخليا. ولا يمكن لأي استعراض لأسباب الصراعات في أفريقيا أن يتجاهل، كما يدعي البعض بأنه ينبغي ذلك، الاستغلال الاستعماري الذي استمر قرونا، عندما كانت تُنهب وتُهدر اقتصادات أفريقيا، محولا إياها إلى مُوردًّة للموارد الطبيعية، والمواد الخام، والعمالة الرخيصة، في قارة كان يمكن أن تكون اليوم أكثر القارات تطورا في العالم نظرا لما يوجد فيها من موارد وإمكانيات.

ولا تحتاج أفريقيا إلى دروس أو وصفات أو برامج التكيف لحل صراعاتها. بل إنها بحاجة إلى موارد مالية، ومساعدة إنمائية رسمية، وإلغاء الدين، ودعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. فكَّروا فيما يمكن أن يتحقق لو أن مجرد جزء صغير جدا من النفقات العسكرية السنوية، التي تبلغ ٨٤٩ بليون دولار، وضعت في صندوق للأمم المتحدة لتعزيز التنمية المستدامة للبلدان الأفريقية. فكَّروا فيما يمكن عمله لو فُرضت ضريبة إنمائية على المعاملات المالية الدولية مقدارها ٠,١ في المائة فحسب. ومن شأن ذلك أن يولِّد موارد تبلغ حوالي ٤٠٠ بليون دولار سنويا يمكن، إذا أدارتها الأمم المتحدة ووكالاتها، أن تغير الحالة الراهنة.

وعلى الرغم مما يقال في المناقشات وما يعرب عنه في قرارات عديدة، لا يزال التركيز منصبًّا على ردود الفعل تجاه

الصراعات في أفريقيا بدلا من العمل على منع نشوبها. وتوجد في الأمم المتحدة مبادرات عديدة واقتراحات من جميع الأنواع بشأن أفريقيا، ولكن لا تزال توجد حاجة إلى الأخذ بنهج متكامل لحل القضايا المتعلقة بالسلم والأمن والتنمية في هذه القارة. كما أنه لا توجد آلية للأمم المتحدة لإجراء تقييم كفؤ منتظم لتنفيذ الاتفاقات.

لم يعد بوسع أفريقيا أن تنتظر. والتعاون الدولي لا غنى عنه. والشعوب الأفريقية بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي، لأن الموارد القليلة يجب أن تستخدم لتسديد الدين الأجنبي. وأفريقيا هي القارة الوحيدة التي تنفق على خدمة الدين أربعة أضعاف ما تنفقه على التعليم والصحة معا. ولن تتمكن البلدان الأفريقية من تحقيق التنمية المستدامة إلا إذا منحت معاملة خاصة ومتميزة، وضُمن لها الوصول إلى الأسواق، وتوقف تخفيض أسعار السلع الأساسية، وألغي الدين الأجنبي، وضُمن الوصول إلى التكنولوجيا، وزيدت المساعدة الإنمائية الرسمية، وقُدمت الموارد المالية بدون تدخل أو شروط.

وكوبا، بوصفها من بلدان العالم الثالث، لا تعلق أهمية كبيرة على التعاون بين بلدان الجنوب فحسب، بل إنها تشعر أيضا بالتزام صادق وتضامن محدد جيدا مع إخوانها الأفارقة. وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي المفروض على بلدي لما يزيد على أربعة عقود، فإن ٢٠٠ ٠٠٠ كوبي يعملون في عشرات البلدان الأفريقية في قطاعات الصحة والزراعة والتعليم والرياضة. وقد تخرج حوالي ٣٠ ٠٠٠ شاب أفريقي من كوبا. ويدرس حاليا في بلدنا أكثر من ٣ ٠٠٠ أفريقي بمنح دراسية، منهم حوالي ١ ٠٠٠ يدرسون الطب. ويعمل حاليا حوالي ١ ٠٠٠ طبيب كوبي مجانا في المناطق الريفية في اثني عشر بلدا أفريقيا. ونعمل على إنشاء كليات طب يدرس فيها أساتذة كوبيون لتوفير تعليم مجاني لضمان توفير التدريب في الموقع للعاملين في المجال الصحي.

وأكرر مرة أخرى عرض بلدي تقديم المساعدة للشعوب الأفريقية الشقيقة لمكافحة وباء الإيدز بإرسال ٤ ٠٠٠ طبيب وعامل في مجال الرعاية الصحية لإقامة البنى الأساسية الضرورية كي يحصل الناس على الدواء والإرشاد ومتابعة الرعاية التي يحتاجونها. ومن شأن هؤلاء أن يساعدوا أيضا في تنمية الموارد البشرية. وسنرسل معلمين لإنشاء كليات طب وتوفير موظفين مؤهلين للتعاون في حملة مكافحة الإيدز وأمراض أخرى. وسنعالج مجانا حوالي ٣٠ ٠٠٠ مريض سنويا مصابين بأمراض فيروسية ارتجاعية.

إن كوبا بلد فقير. دعونا ندع الكلام جانبا. ولنتوقف عن ممارسة الأنانية. دعونا نتصرف بسرعة.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نجتمع اليوم لنعالج قضيتين رئيسيتين تواجهان أفريقيا، هما: الصراع والتنمية. لقد انقضت الآن خمس سنوات على تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا (A/52/871). وقدمت عضوية الأمم المتحدة بأكملها دعما لا يتزعزع لتوصياته. وبفضل مجموعة الإجراءات التي وضعتها الأمانة العامة، يمكننا الآن أن نقيِّم ونرصد التقدم الذي أُحرز في تنفيذها. وقد أفيدت الدول الأعضاء علما أيضا بالقيود التي ووجهت في تحقيق أهداف التقرير. ويستحق الأمين العام، كوفي عنان، تقديرنا على تعبئته رد منظومة الأمم المتحدة بأسرها بغية ترجمة النطاق الواسع من التوصيات إلى أعمال.

وتمثِّل أفريقيا اليوم منظورا يختلف جدا حتى عن ماضيها القريب. ويجري حسم كثير من الصراعات المسلحة. وينتقل العديد من بعثات الأمم المتحدة من حفظ السلام إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويبين المجتمع الدولي فهما أكبر للمخاطر التي ينطوي عليها دعم السلام والتنمية في تلك القارة. وتثبت القيادة الأفريقية بقوة التزامها ورؤيتها. وبتوفر هذه المعرفة، نعلم الآن موطن توقف التقدم والعقبات

التي تحول دونه. ونعلم كذلك ما هو مطلوب لمعالجة هذه القيود. ويكمن الطريق إلى الأمام من هنا في مضاعفة جميع أصحاب المصالح جهودهم الرامية إلى ضمان تحقيق أهدافنا.

ويكرس مجلس الأمن اهتماما كبيرا للصراعات في أفريقيا وكذلك لدوافعها وعواقبها. وبنغلاديش، بوصفها عضوا في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، أيدت انخراط الأمم المتحدة على نحو أكبر في أفريقيا. ومن جانبنا، أكدنا بشدة التزامنا بالإسهام بقوات وبموظفين آخرين في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا تقريبا. وكما قال وزير خارجية بنغلاديش، ”إننا نرسل حافظي السلام إلى أكثر المناطق خطورة. ونفعل ذلك وفقا لالتزامنا بموجب الميثاق وبروح التضامن مع أفريقيا“.

والصلة بين الأسباب الجذرية للصراع والتخلف لا تتضح في أي مكان أكثر مما تتضح في القارة الأفريقية. ونحن نعتنق فلسفة منع الصراع ونسهم في النقاش في مجلس الأمن ونحتل مركز القيادة في تعريف الأعمال الوقائية. وقرار مجلس الأمن ١٣٦٦ (٢٠٠١)، الذي وجهته بنغلاديش يزود المجلس فعلا بالولاية التشريعية لمنع نشوب الصراعات في عدد من المجالات. ونأمل أن توافق الجمعية العامة قريبا على ولاية أوسع نطاقا للعمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة لأجل منع الصراعات المسلحة. ونؤيد بقوة اقتراح هولندا بأنه يجب ألا يكون هناك خروج من عمليات السلام دون استراتيجية، حيث تكمن فيها الصلة الجوهرية بين السلام الدائم والتنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، نشاطر الآراء التي أعرب عنها السفير أبو الغيط بالنيابة عن المجموعة الأفريقية قبل وقت قصير.

وتشكِّل ملكية الاستراتيجيات عنصرا جوهريا. ومما يثلج صدر بنغلاديش أن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا مبادرة يأخذ بها الاتحاد الأفريقي ويملكها ويديرها. وردد ذلك الكثيرون أثناء الاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في جلستين عُقدتا مؤخرا للجنة الجمعية المخصصة المعنية بتلك المسألة. وفي الجلسة السابقة لاستعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في ١٦ أيلول/سبتمبر، اعتمدت الجمعية بالإجماع إعلانا بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا (القرار ٢/٥٧). ومرة أخرى، أكدنا أن الشراكة الجديدة تمثل ميثاقا بين الدول الأفريقية والمجتمع الدولي لتحقيق تطلعات القارة.

وربما حظيت أفريقيا بقدر كاف من التحليل لمشاكلها في إعلان الألفية ومؤتمرات القمة في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ وغير ذلك. أما الآن، وبما أن أشقاءنا في أفريقيا يطرحون أمامنا التحدي في المجتمع الدولي لكي نجاري التزاماتهم بإسهاماتنا، يبقى السؤال الأساسي هو: إلى أين نتجه بعد هذا الاستعراض وبعد نقاش اليوم؟

من الواضح أن الخطوة الأولى هي أن نستفيد من الدروس التي تعلمناها من تحقيق أهداف وتنفيذ برامج برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية طيلة العقد الماضي. ونشاطر الأمين العام تقييمه بأن هناك عددا من الدروس الهامة التي يجب الاستفادة منها في تجربة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية، وهي أن التعاون الإنمائي مع أفريقيا يتطلب توجيها جديدا، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته، وأن تعزيز الدعوة لا يزال أمرا أساسيا من أجل تحقيق التنمية في أفريقيا، وأن السلام والأمن شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

ذلك أيضا يقودنا إلى افتراض الحاجة إلى الدعم الشامل والقوي من المجتمع الدولي لتحقيق الشراكة. ولا بد لذلك أن يأتي في شكل إزالة الحواجز التجارية من أمام صادرات أفريقيا. ويجب أن يأتي من خلال وفاء شركائنا

بالتزامهم بعكس تيار انخفاض المعونة المقدمة إلى أفريقيا وببناء قدراتها، كما جرى التعهد به مؤخرا في مونتيري. ويجب أن يتحقق ذلك عن طريق التخفيف الأسرع والأعمق والأوسع نطاقا لأعباء ديون ٢٢ بلدا أفريقيا، في إطار المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي أن يأتي من خلال إعادة تصميم دعم بناء القدرات في أفريقيا، بحيث يزيد توجيه موارد المساعدة الفنية صوب التنمية البشرية وبناء القدرات.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن الشراكة الجديدة تتيح فرصة جوهرية لشركائنا في التنمية لإثبات جديتهم تجاه أفريقيا. وشهدنا ذلك يتجسد في خطة عمل مجموعة الثمانية لأفريقيا، التي اعتمدت في الصيف الماضي. وفي ذلك السياق، لا نزال نعتقد أنه ينبغي معالجة جميع قضايا التنمية على قدم المساواة. ونعلم من تجربتنا في مضمار مماثل أنه من غير المفيد اتخاذ نهج انتقائي إزاء التنمية. ولا يزال تمويل جميع الطرائق التشغيلية للشراكة الجديدة عنصرا له أهمية مساوية بالنسبة لكفالة نجاح الشراكة الجديدة على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

وأعتقد أن هناك جانبين آخرين يستحقان التأكيد عليهما لضمان النظر الشامل في التنمية في أفريقيا. وندرك في معالجتنا لمنع نشوب الصراعات أن كثيرا من الصراعات تنبع من الفقر المستوطن والتخلف الإنمائي، ومن المؤسسات الضعيفة أو غير الموجودة، ومن الافتقار إلى الحكم السديد، ومن الانتهاكات الكبيرة والمنتظمة لحقوق الإنسان. ومن المحتم أن يقودنا ذلك الإدراك إلى ما تم التأكيد عليه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عُقد في العام الماضي. وإعلان بروكسل وبرنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا يحددان عددا من الإجراءات التي يجب على المجتمع الدولي أن ينفذها للتصدي للتحديات الاقتصادية – الاجتماعية التي تواجهها البلدان الـ ٤٩ الأشد فقرا. ويوجد أربعة وثلاثون من هذه البلدان في أفريقيا. والوفاء بالتزامات برنامج العمل سيحقق الكثير بشأن معالجة مشاكل أفريقيا.

ويتعلق جانب ثان باستخدام إمكانيات التعاون بين الجنوب والجنوب من أجل أفريقيا. وفي ضوء تجربة بنغلاديش الإنمائية، نرى بوضوح قوة ونطاق هذا الإطار التعاوني. وهو يتضمن مساعدة البلدان التي تمر بنفس الحالة على تشاطر الخبرات في عدد من قطاعات التنمية.

وفي ذلك الإطار تستطيع بنغلاديش السعي، بل وستسعى، إلى الإسهام الفعال في إعادة بناء أفريقيا. وعلى مدى سنوات، اختبرت بنغلاديش عددا من النهج المبتكرة إزاء التنمية، مثل الائتمانات الصغيرة والتعليم غير الرسمي، لمعالجة الفقر المدقع، ولتمكين المرأة، ولوضع شبكة أمان اجتماعي للمحتاجين. وعن طريق إشراك المنظمات غير الحكومية وجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، استطعنا أن نعزز مؤسساتنا وأن ننفذ برامج في القطاع الاجتماعي العريض القاعدة. ولا نزال على استعداد لتشاطر تجاربنا مع أفريقيا. وأود أن أؤكد من جديد أن هناك عددا من البلدان الأفريقية تشاطرنا بالفعل بعض تجاربنا في هذه المجالات فيما يتعلق بالأنشطة على الصعيد الوطني.

ويسرنا أن نرى إدراج هذه الشواغل والأفكار ضمن مشروع القرار الذي تبت فيه الجمعية عند الانتهاء من النظر في هذا البند. ونؤيد ذلك بالكامل. ونود أن نشارك أشقاءنا الأفارقة في رصد التقدم المحرز في تنفيذ ذلك، وفي وفاء المجتمع الدولي بالالتزامات التي قطعها تجاه أفريقيا في محافل أخرى. ونحن لنا الثقة بقدرات أفريقيا. ونؤمن بصدق القول المأثور للكاتب الروماني بلينيوس الأرشد: ”هناك دائما شيء جديد ينبع من أفريقيا“.

السيد أياري (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أعرب عن ارتياحنا لإجراء هذا النقاش الذي يشكل بالغ

الأهمية لأفريقيا والذي يبين المزيد من اهتمام المجتمع الدولي بتنمية واستقرار تلك القارة، التي عانت لعقود من أهوال الصراع المسلح والفقر والتهميش.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر الأمين العام على التقرير (A/57/172) المتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره (A/52/871) عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. والواقع أنه بعد أربع سنوات، لا تزال التحليلات والتوصيات الواردة في ذلك التقرير تحتفظ بكل أهميتها. ويؤكد الأمين العام بكل حق الصلة الجوهرية بين السلام والتنمية، ويقترح اتخاذ نهج شامل وموحد إزاء منع نشوب الصراعات، واستئصال شأفة الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن تونس اقترحت أثناء رئاستها لمجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠١ إجراء مناقشة عن توطيد السلام لأننا كنا مقتنعين بالحاجة الماسة إلى أن يعالج المجتمع الدولي الأسباب الاجتماعية الاقتصادية التي تكمن وراء انعدام الاستقرار ونشوب الصراع، حتى يتحقق دوام حقيقي للسلام والأمن بعد إحلالهما نتيجة للجهود الدولية.

ويؤكد التقرير المعروض علينا أنه قد تم إحراز تقدم في طائفة واسعة من المجالات من خلال تنفيذ توصيات الأمين العام، ونرحب بذلك.

ومن دواعي سرورنا بصفة خاصة أن الأزمات الرئيسية في القارة الأفريقية في سبيلها إلى الحل، وإن ظلت الحالة مثيرة للقلق وظل السلام هشاً في بعض المناطق. ويعزى هذا التقدم بصفة رئيسية إلى الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية ذاتها، وإلى التزام المجتمع الدولي.

وينبغي التسليم بأن الأمم المتحدة قد كرست موارد كبيرة لعمليات حفظ السلام في أفريقيا طيلة سنين عديدة. وما زالت أربع عمليات منها جارية في الوقت الحالي، وأهمها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالرغم من ترحيبنا بالدعم الذي توفره الأمم المتحدة للمبادرات الأفريقية الرامية إلى تسوية الصراع، نرى أن من المهم بصفة خاصة زيادة تعزيز التنسيق والتشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتجمع دول الساحل والصحراء، التي تكون أحياناً لتقاربها الجغرافي أفضل تجهيزاً لتحديد أنسب اللحظات لقيام المجلس بعمل وقائي، ولتحديد احتياجات أفريقيا الحقيقية، ولبيان أكثر الاستجابات ملاءمة.

ويعرب وفدي عن ترحيبه في هذا الصدد بالدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، التي أخذت بالتالي في التحرك صوب السلام والاستقرار. كما يرحب وفدي بالتعاون الوثيق بين الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وهذه البعثة بهدف إعادة السلام والاستقرار إلى ربوع منطقة اتحاد نهر مانو.

أما فيما يتعلق بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى، فمن دواعي سرورنا الخاص انسحاب القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذاً لاتفاق لوساكا. ويساور وفدي القلق بشأن الفجوة الأمنية التي يخلفها ذلك الانسحاب، ومن ثم يدعو بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن تنشر قوات بأسرع ما يمكن في المناطق التي تم الجلاء عنها حتى تسد هذه الفجوة، وفقاً للمرحلة التالية من نشر البعثة.

وأود أن أركز على بعض جوانب من تقرير الأمين العام نرى أنها جديرة باهتمام خاص. ويرحب وفدي أولاً

وقبل كل شيء بالاهتمام الذي أبدته منظومة الأمم المتحدة بالعمل الوقائي. ويتسم المثل القديم المعروف ''الوقاية خير من العلاج'' بالحكمة. إذ يمكن لهذه السياسة أن تنقذ آلاف الأرواح وأن تحمي الموارد الثمينة لأغراض التنمية.

ونرحب في هذا الصدد بإنشاء فريق عامل ضمن نطاق المجلس يعنى بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. وقد أعد ذلك الفريق العامل بالفعل برنامج عمل كبيرا شارك فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما يوضح مدى فائدة العمل المشترك بين هذين الجهازين الرئيسيين من أجهزة الأمم المتحدة لدى تناول حفظ السلام والأمن الدولي بجميع أبعادهما.

ومن المواضيع الأخرى ذات الصلة انتشار الأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة. وتشكل هذه النقمة إحدى العوائق التي تحول دون عودة السلام والتنمية إلى البلدان المتضررة من الصراعات، ولا سيما في أفريقيا. ويدل ظهور عدد من المبادرات في الأشهر القليلة الماضية على وجود وعي حقيقي في أفريقيا وفي أوساط المجتمع الدولي بأسره فيما يتعلق بتلك المشكلة.

وننادي باحترام قرارات الحظر وغيرها من الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن فيما يتعلق بالأسلحة. والواقع أن مناقشة المجلس التي دارت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ أكدت الدور الذي ينبغي أن تؤديه تلك الهيئة، بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، لكفالة مزيد من الاحترام لقرارات الحظر على الأسلحة والتحسين للسيطرة على تداول الأسلحة الصغيرة ورصده. علاوة على ذلك، نرى أن إعداد صك للمساعدة في تحديد الأسلحة غير القانونية واقتفاء أثرها يمكن أن يكون وسيلة فعالة للتعامل مع تلك التجارة المدمرة.

ومن العناصر الهامة الأخرى التي يود وفدي التركيز عليها نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد ضرورة تعزيز هذه البرامج في سياق عمليات حفظ السلام في البلدان الخارجة من الصراع. وسيتطلب نجاح هذه العملية بطبيعة الحال قدراً ملائماً من التمويل، وتزويد المقاتلين السابقين الذين يتم تسريحهم بالتدريب المهني، وتطوير المشاريع لإدرار الدخل، وإيجاد فرص العمل. ونرى أن ذلك سيكون خير طريقة للاستثمار في السلام.

ويرى وفدي عدم اللجوء إلى الجزاءات إلا كملاذ أخير، حين تستنفد كافة الطرق السلمية الأخرى، وذلك اتقاء لحدوث مزيد من المعاناة بين صفوف السكان المدنيين. وفي حالة اعتبار الجزاءات ضرورية، ينبغي أن تستهدف بمزيد من الدقة أفراداً معينين أو كيانات بعينها داخل دولة من الدول، كما كان الحال مع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

وفي الوقت الذي يجري فيه إحراز تقدم ملموس في حل الصراعات التي أعاقت مسيرة أفريقيا نحو التقدم والرفاهية طويلاً، من الضروري ألا يدخر وسع لتعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية، ولا سيما الخارجة من صراعات. بيد أننا نلاحظ أن ما أحرز من التقدم قليل للغاية في عدد من المجالات، كالقضاء على الفقر، والوقاية من الأمراض المعدية وعلاجها، وضمان الأمن الغذائي، وتطوير الهياكل الأساسية، وبناء القدرة المؤسسية على التعاون والتكامل الإقليمي، وحماية البيئة. وتلك عوامل داخلية مزعزِعة للاستقرار في حد ذاتها، ولكن الحالة الدولية تضيف إلى هذه المصاعب. فمن المتاعب التي تشترك فيها جميع البلدان الأفريقية تدهور شروط التبادل التجاري، وعبء خدمة الدين الساحق، ومستويات الدعم الخارجي التي أخذت في الركود إن لم يكن في الانخفاض، وعدم كفاية

الاستثمار الأجنبي الذي يعد ضرورة لا غنى عنها لتنمية أفريقيا، وصعوبات الوصول إلى الأسواق الدولية.

وقد بدأت أفريقيا فصلاً جديداً في تاريخها بإنشاء الاتحاد الأفريقي وبدء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مبادرة أفريقية تشدد على السلام، والاستقرار، والحكم الرشيد، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، بوصفها شروطاً مسبقة للتنمية. وتتطلع أفريقيا إلى أن تقوم من الآن فصاعداً بدورها اللائق على المسرح الدولي وإحداث التنمية الشاملة في ربوع القارة. وستكون قادرة على الاعتماد على قدراتها وإمكانياتها الخاصة، طبيعية كانت أو بشرية، ولكنها ستحتاج أيضاً إلى دعم خارجي يتيح لها أن تقطع شوطاً ملموساً إلى الأمام وأن تضيق الفجوة التي تفصلها عن العالم المتقدم النمو. وفي ذلك تحقيق لمصالح أفريقيا فضلاً عن مصالح المجتمع الدولي بصفة عامة.

لذلك، فإن لدينا آمالاً عظاماً في أن نشهد زيادة التضامن الذي يعين أفريقيا على استئصال العلل التي تعاني منها. ويفتح مؤتمر مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ، فضلاً عن خطة العمل التي اعتمدتها مجموعة الثمانية في كاناناسكيس، آفاقاً مبشرة بالخير ستتيح لأفريقيا من خلال الالتزامات التي تم قطعها أن تحقق التنمية التي حُرمت منها زمناً طويلاً.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): لقد أولت الأمم المتحدة أولوية رفيعة لتنمية أفريقيا، ويرى وفدي أنها محقّة في ذلك. ونعرب في هذا الصدد عن شكرنا للأمين العام على تقريره بشأن هذا الموضوع الهام.

تشكل تنمية أفريقيا تحدياً كبيراً لنا جميعاً. فقد غرقت بعض أجزاء تلك القارة العظيمة سنين طويلة في أوحال الفقر المدقع، وسوء التغذية، والمرض، ونُكبت بالصراعات المسلحة التي تمثل وبالاً على النمو والتنمية المستدامة.

لذلك، فإن المجتمع الدولي لا يسعه أن يغمض عينيه عن احتياجات أفريقيا. وفي هذا العصر المتزايد العولمة، من الضروري ألا تتعرض بعض أجزاء القارة الأفريقية للتهميش والحرمان من المنافع المترتبة على اقتصاد العولمة. وهكذا اتخذت الأمم المتحدة خطوة هامة إزاء أفريقيا، وهي تعبئة العمل الدولي من أجل نموها وتنميتها بشكل مستدام. بيد أن المفتاح لتحقيق ذلك يتمثل فوق هذا في الشراكات التي يقيمها أصحاب المصالح جميعاً مع أفريقيا.

ومنذ عام ١٩٩٠، ظلت الأمم المتحدة تتصدر عملية جذب الدعم والمساعدة من جميع المساهمين الرئيسيين في تنمية أفريقيا. وعاما بعد عام، اتخذت الجمعية العامة القرارات ذات الصلة والمناسبة تصديا للتحديات المتعددة لأفريقيا. وتصاعد هذا التعبير عن الالتزام مجددا في قرار الاستعراض والتقييم النهائيين لجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا، ومساندة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة).

وتنضم الفلبين إلى الوفود الأخرى في الترحيب بالقرار في إطار البند المعني بالاستعراض والتقييم النهائيين لجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا والذي يتضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ونحن على ثقة بأن هذا القرار سيوفر خارطة طريق واقعية للتصدي الفعال للتحديات التي تواجه أفريقيا.

وتتضمن الشراكة الجديدة، بوصفها برنامج عمل الاتحاد الأفريقي، رؤية والتزامات الحكومات والشعوب الأفريقية. ونعتقد أن الشراكة الجديدة ستتعزز بالآلية الأفريقية لاستعراض النظراء، لأنها تؤكد التزام البلدان الأفريقية بالحكم السياسي والاقتصادي والتجاري السليم.

ولكن بالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى الشراكات النشطة بين أفريقيا ومختلف المساهمين الرئيسيين، بمن فيهم المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية، من خلال التعاون بين الجنوب والجنوب، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة.

وستقوم الفلبين بأداء دورها، لكننا نعتقد أن على الشركاء من الدول المتقدمة النمو كذلك تقديم جميع المساعدات الممكنة للبلدان الأفريقية من أجل تعزيز المؤسسات الرئيسية مثل الخدمة المدنية، والقضاء، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني.

ويمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤدي دورا مركزيا، ومن ثم ينبغي تعزيزه بقوة. وفي هذا المجال، قد تستطيع الفلبين أن تتشاطر خبراتها في بناء قدراتها البشرية، بما في ذلك سجلها الإيجابي والمطرد في الشراكة الحكومية، مع جميع المساهمين الرئيسيين، ومن بينهم قطاع الأعمال والمجتمع المدني.

كذلك لا بد من متابعة الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي. وكما ذكر وزير خارجية الفلبين، بلاس ف. أوبلي، في مناقشة هذه القضية في ١٦ أيلول/سبتمبر الماضي، ''ينبغي لأفريقيا ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا إقامة روابط أقوى ... لأن هناك الكثير يمكن أن نتعلمه من بعضنا البعض''. وأضاف أن بإمكان أفريقيا أن تتعلم من النجاح المتواضع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في التكامل الإقليمي، خصوصا في التغلب على العوامل التي تعوق التعاون والتكامل الإقليميين الفاعليين.

وكما ذكرتُ سابقا، ينبغي للعولمة ألا تهمش الملايين في أفريقيا. ومن الضروري أن يكون تدفق العون للقارة مستقرا وثابتا وأن يزداد. لذا فنحن مرة أخرى نحث جميع الشركاء من الدول المتقدمة النمو التي لم تف بهدف المساعدة البالغ ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي، على أن يفعلوا ذلك.

كما أن هناك حاجة إلى فرصة أكبر لوصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يظل جادا بشأن التخفيف من حدة الديون. لذلك ندعم المبادرة المقررة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وما فتئت الفلبين تساند جهود السلام في أفريقيا وستستمر في فعل ذلك. ونعتقد أن التنمية والنمو الاقتصادي هما عائدان من عوائد السلام. وعليه ستستمر حكومة الفلبين في دعم كل جهد لإحلال السلام والاستقرار في أفريقيا – بدءا من جهود استئصال التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة، وانتهاء بالجهود الرامية إلى حل الصراعات الحالية ومنع صراعات جديدة من خلال تدابير منع الصراع وتدابير من قبيل إعادة إدماج المقاتلين المسلحين.

ومرة أخرى، إن مفتاح التنمية الأفريقية هي الشراكة الكلية والشاملة بين العديد من مساهميها الرئيسيين. وليس ثمة شك في أنه بشعور متجدد من الشراكة والتضامن مع أفريقيا، ستتحرك تلك القارة باطراد على الطريق المؤدي إلى النمو والتنمية المستدامين.

السيد شيندي (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على التقرير المرحلي عن تنفيذ التوصيات المضمنة في تقريره للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بشأن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. كذلك نشكره على التقارير التي أُعدت من أجل الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

نعتقد أن من الضرورة لأي نقاش بشأن مسببات الصراع وبشأن تعزيز السلام والاستقرار الدائمين أن يركز

الضوء على الدور المفيد الذي يمكن أن تؤديه الديمقراطية في هذا الصدد. والديمقراطية هي، أولا وقبل كل شيء، ضرورة أخلاقية. كما أنها توفر الأساس للسلام والاستقرار الدائمين. ونحن نعترف بأن القادة الأفارقة أنفسهم يولون أعلى أولوية للديمقراطية. ونعتقد أن هذا الاتجاه يستحق تشجيع المجتمع الدولي.

لقد قدم الأمين العام، في تقريره، عرضا إجماليا واسعا للمبادرات المتنوعة التي اتخذت ردا على حالات الصراع، بما في ذلك كبح انتشار الأسلحة الصغيرة. وفي حين نشيد بهذه المبادرات، نشعر بأن هناك حاجة إلى عمل المزيد، خصوصا فيما يتعلق باستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. فالأسلحة غير الشرعية ظلت هي الأسلحة المفضلة في عدد هائل من الصراعات في العقد الماضي، وتحصد كل سنة مئات الألوف من الأرواح، غالبيتهم العظمى من أرواح المدنيين. ومن المهم، في رأينا، أن تتعهد جميع الدول المسؤولة بعدم إمداد أطراف ليست دولا بهذه الأسلحة. وينبغي إخضاع صنَّاع الأسلحة ومصدِّريها إلى أشد الضوابط صرامة. وينبغي أن يكون هناك إصرار شديد على توثيق شهادات المستخدم النهائي لضمان السيطرة الفعالة على تصدير وعبور هذه الأسلحة. ومن الضروري كذلك إيجاد آلية لتتبع ودفع الأسلحة الصغيرة، وضمان عدم تحويلها من القنوات القانونية إلى تجارة غير مشروعة.

لقد طرح الأمين العام، في تقريره عن التقييم المستقل لجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا، عددا من التوصيات المحددة جدا، أهمها، في رأينا، التوصية الداعية إلى اعتبار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هي الإطار السياسي الإنمائي الذي ينبغي أن يركز حوله المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، جهوده لتنمية أفريقيا. ونحن على ثقة بأن منظومة الأمم المتحدة ستفعل ذلك.

ومن المهم جدا، في رأينا، أن يقبل المجتمع الدولي، لا سيما المانحون، الشراكة الجدية لتنمية أفريقيا بوصفها إطار السياسة العامة لتنمية أفريقيا. وقد أوضح تقرير التقييم المستقل بجلاء أهمية السماح لأفريقيا بتقرير سياساتها العامة والأولويات الخاصة بها، فهو ينص بشكل مقنع على

> ”أن فرض سياسات من الخارج على الحكومات الأفريقية يقوض الديمقراطية ولا يدع أية خيارات حقيقية أمام المؤسسات الديمقراطية.“ (A/AC.251/9، الصفحة ٩)

وتقوم علاقة الهند نفسها مع أفريقيا على دعائم تاريخية وسياسية قوية. وقد كان قادة كفاح الهند من أجل الحرية على قناعة بأن استقلال الهند لن يكتمل حتى تتحرر كل أفريقيا من الهيمنة الاستعمارية. وقد ظل هدفنا خلال العقود الأربعة الماضية يتمثل في البناء على هذا الأساس، عن طريق إضفاء محتوى اقتصادي موضوعي على هذه العلاقة. ويسرني أن أذكر أننا ظللنا نستكشف السبل والوسائل التي نستطيع بها تقديم الدعم إلى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بروح حقيقية من التعاون بين الجنوب والجنوب.

وبدأت وزارة التجارة والصناعة في الهند برنامجا معروفا باسم ”التركيز على أفريقيا“. وهذا البرنامج يسعى إلى البناء على النجاح الذي حققناه فعلا في التجارة بين الهند وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بتسجيل زيادة تفوق ٢٨٠ في المائة في الأشهر التسعة الأخيرة.

والمعهد الهندي للتجارة الخارجية أكمل مؤخرا دراسة تحدد المعوقات وتقترح تدابير عملية لرفع مستوى تبادلاتنا التجارية مع القارة الأفريقية. وقررنا أن نزيد توفير الائتمان للمؤسسات الوطنية والإقليمية في القارة، ووضعنا لأنفسنا هدف توفير ٢٠٠ مليون دولار في العام القادم.

ولقد عُقد في نيودلهي في تموز/يوليه من هذا العام مؤتمر معني بالهند ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، جمع ممثلين عن مؤسسات صناعية ومالية هندية وشركائهم في أفريقيا. وتناول المؤتمر، في جملة أمور، مسألة تحسين استخدام الائتمانات التي قدمتها الهند إلى بلدان كثيرة في أفريقيا. وفي أعقاب مؤتمر مونتيري الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، قررت الهند أيضا إلغاء كل الديون الثنائية المتوجَّبة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ولاحظنا الأهمية التي أوليت في الشراكة الجديدة للنهوض بالقطاع الخاص والنداء الموجه إلى المجتمع الدولي لتعزيز برامج المقاولات الإنمائية لتدريب مدراء شركات أفريقية. واستهدف المؤتمر المعني بالهند والشراكة الجديدة بدء حوار هام بين القطاعات الخاصة والمؤسسات المالية في الهند وأفريقيا. وقد أعلنا عن نيتنا وضع برنامج تدريب للمدراء التنفيذيين في القطاع الخاص ينفذ في الهند. ونأمل أن يسهم هذا البرنامج أيضا في توسيع الاتصالات بين غرفنا التجارية والصناعية الكبرى ذات الصلة.

والصحة من القطاعات ذات الأولوية المحددة في الشراكة الجديدة. ومن شأننا أن نشعر بالسعادة لو تمكنت الصناعة الهندية من المساهمة، ولو بطريقة متواضعة، في تعزيز الحصول على أدوية يكون في المقدور شراؤها في أفريقيا. ولقد عُقد مؤتمر قمة صحي بين الهند وأفريقيا لمدة أربعة أيام في بومباي في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ووفر المؤتمر فرصة لمشاركة وزيري الصحة ووفديهما في التفاعل مع شركات الصيدلة الهندية ومقدمي خدمات الرعاية الصحية في الهند. ونأمل أن يؤدي هذا إلى إقامة مشروعات مشتركة وإلى المزيد من التعاون الاقتصادي بين الهند وأفريقيا في قطاع الصحة.

وتشكِّل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاعا آخر يمكن للهند وأفريقيا أن تتعاونا فيه بشكل مفيد. فصناعة تكنولوجيا المعلومات في الهند سجلت معدل نمو سنوي مضاعف يتجاوز ٤٢ في المائة مما كان عليه في الأعوام الخمسة الماضية. وهذا يساوي أكثر من ضعف معدل نمو صناعة تكنولوجيا المعلومات في معظم البلدان المتقدمة النمو. ونحن نلاحظ أن هدف الشراكة الجديدة هو تنمية مجموعة من الشبان والطلبة ذوي الكفاءة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن لأفريقيا أن تجني منهم مهندسين ومبرمجين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومصممي برامج. ولقد خطونا الخطوات الأولى على طريق التعاون هذا، ونحن نعدّ لإنشاء مركز للمتفوقين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع أحد شركائنا في أفريقيا.

من الواضح أن الهند لديها موارد محدودة متاحة للشراكة في مجالات زيادة رأس المال. ومع ذلك نعتقد أن شراكتنا يمكن أن تكون مفيدة، وعلى وجه الخصوص في مجال تنمية الموارد البشرية. ونرى أن المعرفة والتكنولوجيا، تتدفق بسهولة أكبر من بلد نام إلى بلد نام آخر لأن ما يهم ليس مجرد حيازة التكنولوجيا وإنما تجديدها، ومواءمتها وتكييفها مع الظروف المحلية. ومع ذلك، من الضروري ألا يقتصر هذا على ما يسمى بالتكنولوجيا المناسبة. إنه يمكن أن يكون أيضا تطبيقا للتكنولوجيا المتطورة على المشاكل المستعصية ومعوقات التنمية. وسيكون من دواعي سرورنا أن نتشاطر تلك الخبرة تعبيرا عن التزامنا بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا.

السيد كاظمي كامياب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف حقا أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن الاستعراض النهائي لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد تضامن بلدي التام مع البلدان الأفريقية التي تنتمي جميعا إلى أسرة البلدان النامية.

إن المرء إذ ينظر إلى أفريقيا ويكوِّن رأيا مستخدما مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لا يسعه إلا أن يتوصل إلى نتيجة حتمية هي أنه بالرغم من العدد الكبير من الجهود المبذولة والمبادرات الواسعة النطاق المتخذة في الماضي، فإن أقل ما يقال عن الحالة الاقتصادية والإنمائية العامة في القارة بأسرها وفي معظم بلدانها منفردة أنها تثير القلق. وتلك الجهود والمبادرات، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا، فشلت ببساطة في أن تؤتي ثمارها. وتقرير الأمين العام (A/57/156) بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات، والتقييم المستقل لتلك المسألة دليل آخر على نتيجة هي بالأحرى محزنة ومخيبة للآمال.

ولهذا السبب تماما نرحب بتوصية الأمين العام بإنهاء البرنامج والاستعاضة عنه بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، التي بدأت من داخل أفريقيا، وبأن الشراكة ينبغي أن تكون إطار السياسة العامة الذي يركز حوله المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، جهوده لتنمية أفريقيا. ومبادرة الشراكة دليل واضح على النهج الجاد للزعماء الأفارقة في المسائل المتصلة بالإصلاح والحكم. وبالمثل، فهي تعكس أيضا كون أن البلدان الأفريقية تعترف بمسؤوليتها الرئيسية عن تنمية قارتها وبلدانها؛ وهذا، في الحقيقة، تطور سار.

وأود أن أحث الأمين العام على أن يتخذ التدابير الضرورية لضمان وضع نظام تابع للأمم المتحدة يكون فعالا ومنسقا للاستجابة لمبادرة الشراكة، التي اعتُمدت بالفعل في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. ومن وجهة نظرنا، ينبغي للعمل في هذا الشأن أن يراعى التقييم النهائي لبرنامج الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الدروس المستخلصة منه. فمن شأن ذلك ألا يوفر فرصة أخرى لنا لتقييم نتيجة إجراء استعراض حكومي دولي شامل للتطورات في أفريقيا خلال العقد الماضي فحسب، وإنما يساعد أيضا في تكييف السياسات العامة والممارسات في ضوء الدروس المستخلصة.

لقد قيل وكُتب الكثير عن الصراعات في أفريقيا وأثرها المدمر على التنمية الشاملة للقارة.

وبالكاد نجد أية ضرورة للقيام بالمزيد من المحاولات لسرد أسباب الصراعات المحلية المأساوية التي تُبتلى أفريقيا ببلواها. وبدلا من ذلك، آن الأوان للمجتمع الدولي بأكمله، وبالطبع الأفارقة أنفسهم قبل أي أحد آخر، كي يضعوا حداً فعالاً لتورط الشركات والحكومات الأجنبية في إثارة وإطالة أمد هذه الصراعات المهلكة وفي التحريض عليها. ولكن بالإضافة إلى مثل هذا التورط، تظل حالة التخلف الإنمائي والافتقار إلى الديمقراطية هي الإثم الحقيقي في الأجل البعيد.

ونحن نرى أن التنمية هي أفضل دعامة لبناء السلام. فالسلام والتنمية هما ببساطة عنصران لا يتجزآن. ولذلك ينبغي أن يكون تحقيق التنمية – وبشكل عملي وملموس جدا، النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر – في جوهر استراتيجيات منع نشوب الصراع. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون هناك نهج منسق وشامل تجاه الجمع بين بناء السلام، والمساعدات الطارئة، وتدابير دعم التنمية طويلة الأجل، وكذلك فيما يتعلق بتدمير الأسلحة وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والمادية. وفي هذا السياق بالذات، ينبغي تقديم الدعم الملموس والفعلي للفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من حالات الصراع، بغرض تقييم احتياجاتها الإنسانية والاقتصادية ووضع برنامج طويل الأجل لدعم التنفيذ الذي يبدأ بإدماج الإغاثة في التنمية.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام ورئيس اللجنة الجامعة المخصصة على تقريريهما عن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

قبل عشرة أعوام قررت الجمعية العامة أن تكون أفريقيا إحدى أولويات الأمم المتحدة في التسعينات، وتمشيا مع هذا القرار التزم المجتمع الدولي بالعمل مع البلدان الأفريقية على التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه بلدانها. وكان أيضا من العناصر الأساسية لهذا البرنامج الساعي إلى التغيير والنهوض بشعوب أفريقيا التزام من الحكومات الأفريقية بتشجيع الحوار وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية بهدف زيادة معدل نمو اقتصاداتها وتعزيز صحة ورفاهية شعوبها.

وقبل هذا الالتزام المتبادل كانت هناك أيضا خطة عمل الأمم المتحدة الخماسية من أجل الإنعاش والتنمية في أفريقيا، وعلى ضوء تلك التجربة لن يدهشنا كثيرا ظهور بعض التشكيك في إطلاق مبادرة جديدة من أجل أفريقيا.

وبعد دراسة تقرير الأمين العام عن التقييم المستقل لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (A/57/156 و Corr.1)، يسلِّم وفدي بأن هناك مجموعة من العوامل قد حرمت أغلبية الشعوب الأفريقية من حقها في التمتع ببعض المستويات الأساسية المقبولة للمعيشة.

ولقد أقر تقييم الأمم المتحدة للبرنامج السابق عن الإنعاش والتنمية الاقتصادية في أفريقيا في الثمانينات، والذي استهلته منظمة الوحدة الأفريقية، بقسوة المناخ الاقتصادي الدولي خلال فترة السنوات الخمس للبرنامج، وخاصة هبوط أسعار السلع الأساسية في السوق العالمية، مما أفضى إلى خسارة الدول الأفريقية لإيرادات تبلغ ستة بلايين دولار خلال العام الأول من البرنامج. ويُقدر بأن أفريقيا قد خسرت خلال فترة السنوات الخمس هذه أكثر من خمسين بليون دولار من إيرادات التصدير.

ولقد أدت برامج التكيف الهيكلي الموصى بها إلى تكاليف اجتماعية هائلة، وتم تحديد هذا بوصفه أحد العوامل الرئيسية التي أعاقت تقدم الشعب الأفريقي. فلقد ازداد الفقر بصفة عامة، وتدهور التعليم والصحة والتغذية والعمالة والإيرادات جميعها.

ولقد رفع البرنامج الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات مستوى التوقعات لتنمية أفريقيا. وكان هناك هذه المرة التزام من الشركاء بتحقيق أهداف معينة من شأنها أن تفضي إلى بلوغ الهدف الشامل وهو تحقيق متوسط معدل للنمو يبلغ على الأقل ٦ في المائة.

وكانت العملية، كما نعلم الآن، مخيبة للآمال. فلم تقل الالتزامات الخارجية عن الحد اللازم لإحداث أثر فحسب، بل يتعين علينا أيضا مواجهة الواقع المتمثل في أنه رغم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي أقدمت عليها بلدان أفريقية عديدة، جاءت الصعوبات السياسية الداخلية في بعض البلدان لتحد من تأثير الدعم الخارجي الذي تم تقديمه.

والدرس المستفاد من كل هذا هو أن النموذج الإنمائي الموصى به والاستراتيجية الإنمائية لأفريقيا قد لا يكونان مناسبين دائما، وأن هناك حاجة إلى إجراء بعض التعديل لأخذ خصوصيات أفريقيا في الحسبان.

واتخذت الجمعية قرارا في ١٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام أصدرت فيه إعلانا بشأن شراكة جديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويؤيد وفدي بقوة هذه المبادرة التي تقودها أفريقيا، ويرحب بالالتزام الذي قطعته البلدان الأفريقية على نفسها بالانصياع لمبادئ حكم محددة.

كما أننا نشجع مجتمع المانحين على أن يكون أداؤه سليما هذه المرة. فالموارد مطلوبة لإعطاء معنى لروح الشراكة الحقيقية، وهي الشراكة التي ستكون لها فائدة مشتركة في هذا العالم المترابط.

وأود أن أشكر بلدان اللجنة التوجيهية – جنوب أفريقيا، الجزائر، نيجيريا، مصر، السنغال – على الدور الهام الذي قامت به في الوصول بالعملية إلى نقطة الانطلاق هذه. كما ينبغي توجيه الشكر الخاص إلى الأمين العام على التزامه بتنمية أفريقيا، وإلى جميع البلدان والشركاء الآخرين الذين ستحقق هذه العملية الجديدة النجاح الذي نتمناه جميعا بفضل دعمهم لها.

السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسعدني كثيراً أن أعرب باسم وفد بلادي عن جزيل الشكر والتقدير للرئيس على مبادرته الجديرة بالثناء الكبير المتمثلة في تكريس هذه الجلسة الهامة لقضيتين لهما أهمية للمجتمع الدولي وتعكسان بوضوح تام التحديات الرئيسية التي تواجه أفريقيا اليوم.

أود القول أولا إن وفدي يؤيد تماما بيان ممثل مصر الدائم الذي أدلى به نيابة عن البلدان الأفريقية. كما أود أن أقدم أحر التهاني إلى السيد كوفي عنان، أمين عام الأمم المتحدة، على تقريره المرحلي الهام جدا عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/57/172). كما أود أن أشيد به على الطريقة الجادة والسريعة جدا التي ينفذ بها ولايته. وأود أن أشكر أيضا ممثل موريشيوس الدائم، السيد جاغديش كونجول، الذي تمكّن، بصفته رئيسا للفريق العامل المخصص لمنع الصراعات وحلها في أفريقيا، من تنفيذ نهج شامل ومتكامل تجاه الصراع في أفريقيا في فترة زمنية قصيرة جدا.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وافقت الجمعية العامة على بعض اقتراحات الفريق العامل في قراراها ٣٧/٥٦، وقررت، في جملة أمور أخرى، أن تعلق لفترة وجيزة أنشطة الفريق بغية زيادة النظر في إجراءات تنفيذ المبادرات بشأن أفريقيا ورصدها. وقررت أيضا مواصلة رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨.

ويسرنا اليوم أن نشهد حصول تقدم ملموس في تعزيز إجراءات بناء الثقة؛ وإحلال روح السلام والمصالحة؛ وعملية التعاون الإقليمي والتفاعل في أفريقيا؛ وانسجام التنسيق وتداخل المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ وتعزيز السلام وصونه وتوطيده؛ وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

وفي غرب أفريقيا، يمكن تقييم التقدم المحرز، في جملة أمور منها دعم الأمم المتحدة للمبادرات الرامية إلى إعادة إرساء الثقة وتعزيز التعاون ضمن حوض نهر مانو، والدعم المفيد الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بغية تحقيق التطبيع السياسي في ذلك البلد، وإنشاء مكتب الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا، في أوانه.

وعلى الرغم من أن هذا التقدم بارز، لم يتحقق السلام بعد في أنحاء كثيرة من القارة، حيث ما زال التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجعل وضع الشعوب بأسرها كثير الهشاشة، ويعيق الجهود الحميدة التي تبذلها دول غرب أفريقيا في سبيل بناء مجتمع ينعم بالسلام والأمن والازدهار.

وإن الدول الخمس عشرة التي تؤلف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تسلمت زمام الأمور إذ قررت اعتماد الإعلان المتعلق بالوقف الاختياري لاستيراد

وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، وشكلت لجانا وطنية لضبط الانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة الخطيرة. ولكن أحدا لا يمكنه أن يخطئ بشأن هذا الواقع: فهذه المبادرات الجريئة لن تحقق النجاح إلا إذا واصل المجتمع الدولي دعمه القيم لبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية المصمم لتأييد الوقف الاختياري.

وتطالعنا في عملنا معا في سبيل تنمية بلداننا في أفريقيا مشاكل أخرى تتضمن المصائب التي تخلفها الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتي تترك آثارا سلبية على الموارد الإنسانية.

وهكذا، فإن الصعوبات التي تواجهها القارة الأفريقية متعددة الأوجه، ولا يمكن تخطيها إلا باعتماد نهج متفق عليه ومتكامل. ويسرنا أن نشير إلى التقدم البارز الذي تحقق في تنسيق أنشطة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما مؤخرا مع إنشاء الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات. ولا نستطيع أن نغالي في التوكيد على أن دراسة مسألة غينيا – بيساو قد تكون مفيدة باعتبارها دلالة على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام في تلك المنطقة التي عانت كثيرا من الصراع.

وأقدر أيضا بشكل كبير التقدم الذي لطالما تقنا إليه في تقرير الأمين العام؛ فقد ألقى الضوء على الترابط الجدلي الذي لا ينفصم بين تعزيز السلام والتنمية المستدامة.

وهذا يؤدي بي إلى تناول البند الثاني في مناقشتنا. وأود هنا أن أعرب عن مدى تقديري الكبير للتقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام (A/57/156) عن التقييم المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. فهو يصف بعض الدروس التي استخلصناها خلال السنوات العشر من التزامنا المشترك بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وتقديم الاقتراحات الخاصة والمهمة بشأن ما ينبغي القيام به في المستقبل.

ويوافق الوفد السنغالي على توصية الأمين العام الداعية إلى ترجمة الاهتمام الكامل الذي يوليه المجتمع الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إلى واقع، عن طريق القيام بأعمال ملموسة تركز على: شدة مكافحة الفقر الذي يقوض أي مجهود في سبيل التنمية؛ وتنمية الصناعة والزراعة؛ وتعزيز التفاعل الاقتصادي الإقليمي؛ وحماية البيئة؛ وحماية السلام، والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ووضع قواعد للحكم السياسي والاقتصادي السليم؛ وتطوير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى القارة بنطاقها الأوسع.

ولهذا السبب، فان وضع برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهو برنامج صاغه الأفارقة للأفارقة، يجب أن يولد زخما جديدا في العلاقات بين الشمال والجنوب، وحيث لا بد للخيارات الاستراتيجية التي حددها القادة الأفارقة بحرية أن تنسجم مع مبادرات الأمم المتحدة والأهداف الإنمائية التي وضعتها الألفية.

وأود أيضا القول إن السنغال توافق موافقة تامة، مع ما يعتقده فريق الشخصيات البارزة، على أن عمل الأمم المتحدة، بوصفه يتعلق بأفريقيا، يحتاج إلى أن يصبح أكثر أهمية وفعالية. ومن دون إطلاق أحكام مسبقة على التوصيات المستقبلية للأمين العام بشأن هذا الموضوع، يود وفد بلادي أن يشهد متابعة منظومة الأمم المتحدة وأطراف أخرى من المجتمع الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتأمين الدعم لها؛ وعلى صعيد الأمانة العامة، تضطلع

بهذه المسؤولية هيئة منفردة تتمتع بالموارد كي تؤدي ولايتها المهمة والواسعة النطاق.

وفي ذلك السياق، أرحب أيضا باعتماد مجموعة الثمانية في كاناناسكيس، كندا، خطة العمل من أجل أفريقيا، مما يعكس إرادة بلدان مجموعة الثمانية والتزامها بدعم أفريقيا، في جهودها الجديدة لإحلال السلام والتنمية من خلال الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا.

ومن الواضح أنه لا يمكن أن يحقق أبناء أفريقيا وبناتها وحدهم التنمية الأفريقية. ففي عصر العولمة هذا، تستفيد قريتنا العالمية، إذا شاركنا كلنا متضامنين وبشكل كامل، في تعزيز السلام والازدهار في العالم.

السيدة أنغيانو رودريغس (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): خلال السنة الماضية، لاحظنا تقدما بارزا باتجاه حل عدد من الصراعات القائمة في أفريقيا. وفي ذلك السياق، من المهم أن نأتي على ذكر مسائل سيراليون، وأنغولا، وإثيوبيا وإريتريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومدغشقر، البلد الذي أمكن فيه تخطي الأزمة السياسية والحكومية التي كان باستطاعتها أن تؤدي إلى صراع مسلح واسع النطاق.

وهذه الإنجازات تحققت، إلى حد كبير، بفعل الإرادة السياسية واستشراف الأطراف المعنية بالصراعات، وكذلك بفعل الظروف الداخلية التي فتحت السبيل نحو السلام، وهذا ما حصل بوضوح في أنغولا، بوفاة جوناس سافيمبي. وفي بعض الحالات، تحققت تلك الإنجازات نتيجة الوساطة التي قامت بها الأمم المتحدة وغيرها، ونتيجة خطوات اتخذتها المنظمات الرئيسية الإقليمية ودون الإقليمية وبلدان معينة ووجوه سياسية أفريقية مهيبة. وإن دور منظمة الوحدة الأفريقية التي أصبحت اليوم الاتحاد الأفريقي، ودور المنظمات دون الإقليمية في القارة، كان أيضا دورا أساسيا في هذه العملية، وكذلك مستوى التعاون بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات.

ولقد شدد الأمين العام في تقريره (A/57/172) على أن السلام والاستقرار، والحكم السليم، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، أمور تشكل شروطا مسبقة لتحقيق التنمية. ولكن، من المؤكد أيضا أنه لا يمكن أن يدوم السلام والاستقرار، ولا يمكن تعزيز الديمقراطية، من دون تحقيق التنمية. إن الدول التي خرجت من صراعات – وخصوصا أفقرها – تفتقر إلى الموارد المالية والهياكل الأساسية اللازمة لتنشيط اقتصاداتها. ودعم المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، أساسي في مثل هذه الحالات؛ وهذه مسألة لا بد من تكرار التأكيد عليها. وفضلا عن ذلك، علينا ألا ننسى أن صون السلام، وتوطيده على وجه الخصوص، يتطلبان جهودا وطنية ودولية متواصلة تراعى فيها مجموعة من العوامل. وسحب الدعم الدولي قبل الأوان من أية عملية للسلام – وبالذات الإنهاء المبكر لبعثة ما من بعثات السلام – يمكن أن يفضي بكل سهولة إلى انهيار السلام واندلاع الصراع من جديد.

وأحد العناصر الأساسية للسلام الدائم هو المصالحة الوطنية، وليس على مستوى الأطراف الرئيسية في الصراع فحسب، وإنما أيضا على مستوى المجتمع ككل، خاصة وأن السكان المدنيين يُستخدمون بشكل متزايد كأهداف عسكرية، وكذلك لأن المدنيين يكونون في بعض الأحيان مسؤولين جزئيا عن ارتكاب أبشع انتهاكات حقوق الإنسان. ولجان المصالحة الوطنية ومحاكم جرائم الحرب بطرائقهما المتنوعة، أو بمزيج منها، تشكلان معا أداة يمكن أن تسهم بدور مهم في تحقيق المصالحة. وهذا هو السبب في أن حكومتنا قدمت مساهمة مالية رمزية إلى الصندوق الاستئماني للمحكمة الخاصة بسيراليون، والتي تعتقد المكسيك أنها ستكون أداة فعالة للمساعدة في تحقيق المصالحة

الوطنية والعدالة في ذلك البلد، الذي سيستفيد بدوره من استقرار منطقة نهر مانو. ونثق بأن المحكمة ستعمل بالتعاون الوثيق مع اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في سيراليون من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وثمة جانب يستحق الاهتمام في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، وهو درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده بلدان المنطقة الواحدة. ومنطقة البحيرات الكبرى مثال يوضح كيف يمكن للصراع في بلد بعينه أن يؤثر على الحالة الداخلية في بلد آخر، وعلى استقرار المنطقة بصفة عامة. وهذا ما دعا المكسيك، بصفتها رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والمتعلقة بسيراليون، إلى الإصرار على ضرورة أن تُبحث حالة ذلك البلد في سياقها الإقليمي، وليس بصورة منعزلة. والسلام في سيراليون ما زال هشا للغاية، وسيتوقف توطيده إلى حد بعيد على عدم تدهور الحالة في ليبريا، وعلى تمتع منطقة نهر مانو بأسرها بالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وهناك جانب آخر من جوانب بناء السلام يستحق اهتمامنا الكامل، وقد تمت الإشارة إليه – لا في التقرير وحده، وإنما أيضا في سياقات أخرى – وهو عمليات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ومن الأساسي إدماج منظورات المساواة بين الجنسين بشكل منهجي في تلك العمليات. وقد سنحت لنا في الآونة الأخيرة فرصة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على الاتفاق العام للسلام في موزامبيق. وفي تلك المناسبة ذكرنا أن نجاح عملية السلام في ذلك البلد يرجع معظم الفضل فيه إلى حسن سير عملية تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. والخبرة المكتسبة في موزامبيق ينبغي الاستفادة منها في حالات أخرى.

السيد ميغا (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر في وقت سابق باسم مجموعة الدول الأفريقية.

إن أفريقيا تعلق أهمية خاصة على البندين المعروضين على الجمعية العامة، والمتعلقين بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق التنمية المستدامة فيها، وبالتقييم المستقل لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ويود وفد مالي أن يشكر الأمين العام وفريق الشخصيات البارزة على إسهاماتهم في جودة عرض التقريرين المتعلقين بهذين البندين.

إن التقرير المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/57/172)، يتضمن معلومات مفيدة ومستكملة عن المجالات ذات الأولوية العليا بالنسبة لأفريقيا – وأعني السلام، والأمن، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة. وبلدي، مالي، من خلال مبادراته وإجراءاته، إلى جانب القادة الأفارقة، ركز اهتمامه دوما على صون السلام والأمن وعلى تهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المتكاملة والذاتية على صعيد القارة.

وقد نجمت فكرة إنشاء الاتحاد الأفريقي عن عزم البلدان الأفريقية على إيجاد منظمة قارية تعمل على تسريع عملية التكامل. كما أن المنظمات الأفريقية دون الإقليمية تعتبر أدوات ضرورية لمنع نشوب الصراع والحفاظ على السلام والأمن وتنفيذ برامج التنمية. ويعتقد وفد بلادي أن دعم الأمم المتحدة – والمجتمع الدولي عموما – للدينامية الجديدة في أفريقيا، أصبح ضروريا أكثر من ذي قبل، في وقت تركز فيه القارة جهودها على عوامل الاستقرار والسلام وحسن الإدارة، لإعادة تنشيط تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والخروج من حلقة الفقر المفرغة.

ويرحب وفد بلادي بالإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في سياق دعم المبادرات الأفريقية المتعلقة بإدارة الصراع، والإعمار، وإعادة تأهيل الاقتصادات التي دُمرت بفعل آثار الصراع. ولكي يكون لإجراءات تلك المؤسسات والأجهزة أثر فعال، فإن الالتزامات التي تم التوقيع عليها أثناء مختلف المؤتمرات التي تطلب تقديم مساهمات من أجل المساعدة في حالات الطوارئ، ولتمويل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، يلزم تحويلها إلى موارد مالية، مما يسمح بتنفيذ البرامج المقررة لتقديم المساعدة وإعادة التأهيل.

وعندما اعتُمد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، انتعشت آمال مشروعة بالنسبة لتنمية أفريقيا. وينبغي ملاحظة أنه على الرغم من الإجراءات الصارمة التي اتُخذت للنهوض بإصلاح السياسات الاقتصادية وبالتكيفات الهيكلية تنفيذا للالتزامات المقطوعة تجاه المجتمع الدولي، كانت النتائج قاصرة عن توقعات الشعوب الأفريقية. والتقرير الذي أعده فريق الشخصيات البارزة المكلف باستعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يؤكد أنه:

”عوضا عن أن تزداد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا خلال العقد، انخفضت من ٢٨,٦٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٦,٣٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٠، وهو انخفاض بنسبة ٤٣ في المائة.“ (A/AC.25/9، الصفحة ٤).

علاوة على ذلك، فإن الحواجز الجمركية وغير الجمركية تعدّ من بين العقبات التي تقف في طريق التوسع التجاري للتنمية الأفريقية في عالم تتسارع خطاه على طريق العولمة. وصندوق تنويع المنتجات الأفريقية الذي توخاه برنامج الأمم المتحدة الجديد لم يجد طريقه إلى الوجود. وعبء الدين الخارجي، على الرغم من المبادرات المضطلع بها لتخفيفه، ما زال يشكل واحدة من العقبات الرئيسية التي تعرقل برامج التنمية، لأنه يستنزف الكثير من مواردنا الهزيلة.

وفي ضوء تلك الاعتبارات، يقودنا التقرير الاستعراضي الذي قدمه فريق الشخصيات البارزة إلى استنتاج أن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات كان فاشلا.

ولكي تعكس أفريقيا مسار هذه الاتجاهات السلبية التي سادت في العقد الماضي، فإنها تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى الالتزام الصارم من المجتمع الدولي بدعم برنامجها الإنمائي. والشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا هي أفضل إطار للحوار وللشروع من جديد في شراكة بين أفريقيا وبقية العالم.

والشراكة الجديدة التي صممها الأفارقة أنفسهم إطار استراتيجي بخيارات أفريقيا من أجل تحقيق التنمية في إطار الاتحاد الأفريقي. وينصب التركيز الرئيسي للشراكة الجديدة على قضايا الحكم الصالح والديمقراطية وتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المتكاملة التي تنشأ ذاتيا في إطار الاتحاد الأفريقي.

والشراكة الجديدة، التي ستحل محل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى دعم المجتمع الدولي لكي تنجح. ويجب أن نستخلص دروسا من إخفاق برنامج الأمم المتحدة الجديد ليتسنى لنا جعل الشراكة الجديدة تحقق نجاحا فعليا. وكما كان الحال بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد، فإن نجاح الشراكة الجديدة سيعتمد أساسا على الاستجابة للقضايا الأساسية لتعبئة الموارد الكافية من أجل أفريقيا والوصول إلى الأسواق والديون الأجنبية وتعزيز القدرات الإنمائية لأفريقيا. وفي ذلك الصدد، لا بد من إيجاد آلية

مناسبة لرصد المتابعة. وستضطلع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور جوهري على الصعيد الحكومي الدولي. وينبغي تعزيز آلية الأمم المتحدة لرصد المتابعة بحيث تنسق وتوجه جهود مختلف الأطراف الفاعلة من أجل أفريقيا. وبالمثل، يجب أن تحظى الهياكل الموجودة في الأمانة العامة للأمم المتحدة بالموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ الشراكة الجديدة.

إن أفريقيا عاقدة العزم أكثر من أي وقت مضى على تولي زمام أمر تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الجديدة. ودعم المجتمع الدولي ضروري لمساعدة أفريقيا على تنفيذ برنامجها الإنمائي. وسيكون النجاح في هذا المجال معيارا هاما في تنفيذ أهداف إعلان الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي أيدت فيه الجمعية العامة الشراكة الجديدة بالإجماع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في النقاش حول البندين ٣٣ و ٤١ في هذه الجلسة. وسنواصل النقاش حول هذا البند في الساعة ١٥/٠٠ من عصر اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.